



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

بعنوان:

دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة حالة ديوان الترقية و التسيير العقاري
لولاية البويرة (2017 – 2018 – 2019)

تحت إشراف:

الدكتور بصيري محفوظ

من إعداد الطلبة:

غازي أمين

بوخروبة مختار

نوقشت بتاريخ 2019/07/15 من طرف اللجنة:

الدكتور: صبايحي نوال رئيسا

الدكتور: بصيري محفوظ مشرفا و مقرا

الدكتورة: يحيواوي سمير عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر و عرفان

شكر وعرفان

الحمد لله القائم بلا أمد، المحصي بلا عدد، رافع السماء بلا عمد، الواحد الأحد، الذي ما كان توفيقنا إلا به في إتمام هذه المذكرة، والتي جاءت نتيجة تضافر عدة جهود.

أولا الشكر لله عز وجل على تيسيره لنا لانجاز هذا العمل البسيط فهو على كل شيء قدير، كما نتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إعداد هذه المذكرة المتواضعة، ونخص بالذكر الدكتور المحترم "بصيري محفوظ" الذي مد يد العون لنا و تولى مهمة الإشراف على هذا البحث، و لم يبخل علينا بتوجيهاته واقتراحاته.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذة أعضاء اللجنة الموقرة، الدكتور الفاضل "يحياوي سمير" و الدكتورة الغالية "صبايحي نوال" الذين قبلوا و تحملوا عناء قراءة وتفحص ومناقشة هذه المذكرة.

ونتقدم بجزيل الشكر إلى العاملين بمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري للبويرة، على مشاركتهم الفعالة لنا في الدراسة الميدانية التي قمنا بها.

وبأفضل العبارات وأسمى الأحاسيس والمشاعر الطيبة، نتقدم بالشكر إلى كل صديق ساعدنا بالمراجع أو نصائح ساهمت في إثراء موضوعنا هذا.

كما نهدي هذا الجهد إلى كل متعلم وطالب علم، ونرجو أن يجد القارئ في هذه المذكرة المتواضعة ما يمكن أن ينير فكره، و يحرك رغبته في البحث.

ونرجو أن نكون قد وفقنا ولو بجزء في تقديم معلومات وافية وكافية.

الفهرس

الفهرس

I	شكر و عرفان
II	الفهرس
III	فهرس الجداول و الأشكال
أ	مقدمة.....

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

✓ المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي

6	المطلب الأول: نشأة التحليل المالي.....
7	المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي.....
8	المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي.....
9	المطلب الرابع: أهداف التحليل المالي.....

✓ المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه

10	المطلب الأول: وظيفة المحلل المالي.....
11	المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي.....
11	المطلب الثالث: الاطراف المستعملة للتحليل المالي.....
13	المطلب الرابع: الجهات المستفيدة و المهتمة للتحليل المالي.....

✓ المبحث الثالث: أنواع و منهجية التحليل المالي

16	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي.....
20	المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي.....
21	المطلب الثالث: منهجية التحليل المالي.....
22	المطلب الرابع: خطوات التحليل المالي.....

23	• خلاصة الفصل.....
----	--------------------

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية

✓ المبحث الأول: التحليل المالي بواسطة القوائم المالية

- 24 المطلب الأول: الميزانية المالية. ❖
- 27 المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج. ❖
- 29 المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة. ❖
- 34 المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة. ❖
- 34 المطلب الخامس: الملاحق. ❖

✓ المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

- 35 المطلب الأول: أهمية التوازن المالي. ❖
- 36 المطلب الثاني: رأس المال العامل. ❖
- 41 المطلب الثالث: احتياجات رأس المال العامل. ❖
- 44 المطلب الرابع: الخزينة. ❖

✓ المبحث الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

- 46 المطلب الأول: تعريف النسب المالية. ❖
- 47 المطلب الثاني: أهمية النسب المالية. ❖
- 48 المطلب الثالث: أنواع النسب المالية. ❖
- 48 المطلب الرابع: أهم النسب المالية. ❖

- 56 خلاصة الفصل. ●

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية و التسيير العقاري

✓ المبحث الأول: لمحة عامة حول دواوين الترقية و التسيير العقاري

- 58 المطلب الأول: الاطار التنظيمي لدواوين الترقية و التسيير العقاري ❖
- 60 المطلب الثاني: مهام و أهداف و مجال نشاط الديوان..... ❖
- 63 المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري..... ❖

✓ المبحث الثاني: دراسة و تحليل الميزانية

- 70 المطلب الأول: عرض الميزانية المالية..... ❖
- 71 المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية حسب التحليل المالي..... ❖
- 74 المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية..... ❖

✓ المبحث الثالث: دراسة و تحليل جدول حسابات النتائج

- 85 المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج..... ❖
- 86 المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج حسب التحليل المالي..... ❖
- 87 المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج..... ❖

✓ المبحث الرابع: دراسة و تحليل جدول تدفقات الخزينة

- 89 المطلب الأول: عرض جدول تدفقات الخزينة..... ❖
- 90 المطلب الثاني: عرض جدول تدفقات الخزينة حسب التحليل المالي..... ❖
- 91 المطلب الثالث: تحليل جدول تدفقات الخزينة..... ❖
- 93 خلاصة الفصل..... ●

- 94 خاتمة.....
- 98 قائمة المراجع.....
- 100 قائمة الملاحق.....

قائمة الجداول و

الأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	قائمة الجداول
25	جدول رقم 1: ميزانية الأصول.....
26	جدول رقم 2: ميزانية الخصوم.....
27	جدول رقم 3: حساب النتائج حسب الطبيعة.....
28	جدول رقم 4: حساب النتائج حسب الوظيفة.....
30	جدول رقم 5: سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة).....
32	جدول رقم 6: تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة).....
70	جدول رقم 7: الميزانية المالية (أصول).....
71	جدول رقم 8: الميزانية المالية (خصوم).....
72	جدول رقم 9: الميزانية المالية (الأصول) حسب التحليل المالي.....
73	جدول رقم 10: الميزانية المالية (الخصوم) حسب التحليل المالي.....
73	جدول رقم 11: الميزانية المالية المختصرة (الأصول) حسب التحليل المالي.....
74	جدول رقم 12: الميزانية المالية المختصرة (الخصوم) حسب التحليل المالي.....
74	جدول رقم 13: حساب رأس المال العامل الدائم.....
75	جدول رقم 14: حساب رأس المال العامل الخاص.....
75	جدول رقم 15: حساب رأس المال العامل الخاص.....
76	جدول رقم 16: حساب رأس المال العامل الأجنبي.....
76	جدول رقم 17: حساب رأس المال العامل الأجنبي.....
77	جدول رقم 18: حساب الخزينة.....
78	جدول رقم 19: حساب السيولة العامة.....
78	جدول رقم 20: حساب السيولة المختصرة.....
79	جدول رقم 21: حساب السيولة الفورية.....
79	جدول رقم 22: حساب نسبة هيكل الأصول المتداولة.....
80	جدول رقم 23: حساب نسبة هيكل الأصول الثابتة.....
80	جدول رقم 24: حساب نسبة هيكل الأموال الخاصة.....
81	جدول رقم 25: حساب نسبة التمويل الدائم.....

81	جدول رقم 26: حساب نسبة التمويل الذاتي.....
82	جدول رقم 27: حساب نسبة المديونية.....
82	جدول رقم 28: حساب نسبة الاستقلالية المالية.....
83	جدول رقم 29: حساب مردودية الأموال الخاصة.....
83	جدول رقم 30: حساب نسبة مردودية الأصول.....
84	جدول رقم 31: حساب نسبة مردودية النشاط.....
85	جدول رقم 32: جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة).....
86	جدول رقم 33: جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) حسب التحليل المالي.....
89	جدول رقم 34: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة).....
90	جدول رقم 35: جدول تدفقات الخزينة حسب التحليل المالي.....
90	جدول رقم 36: جدول تدفقات الخزينة المختصر للسنوات الثلاثة المدروسة.....

قائمة الأشكال:

الصفحة	قائمة الأشكال
8	شكل رقم 1: دور التحليل المالي في ربط البيئة الداخلية و الخارجية.....
48	شكل رقم 2: أنواع النسب المالية في التحليل المالي.....
62	شكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري للبويرة.....
66	شكل رقم 4: مديرية الموارد البشرية و الوسائل العامة.....

مقدمة

يعتبر التحليل المالي احد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الانظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف الى التخطيط، المراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام ادوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات.

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، وهي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والنمو، وبالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لذمتها المالية، وتسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها و إستمراريتها.

تنشط المؤسسة ضمن محيط ديناميكي يؤثر فيها وتتأثر به، وبالتالي فان رسم العلاقات بين المؤسسة ومحيطها وتسييره يعتبر احد عوامل نجاحها. ومما لا شك فيه ان علاقة المؤسسة المالية مع محيطها يعتبر الداعم الرئيسي لهذه العلاقة، وتتحدد عناصر هذه العلاقة من خلال وظيفة المؤسسة المالية مع المؤسسات والهيئات التي تؤثر وتتأثر بهذه الوظيفة وهو ما يصطلح عليه بالبيئة المالية او المحيط المالي للمؤسسة.

و إذا ما راجعنا وقائع المؤسسات الاقتصادية نجد أن معظمها أصبحت فريسة للمشاكل المتعددة و التغيرات الطارئة و هو ما أدى بها إلى اصلاحات رئيسية سعت من خلالها لتحسين وضعها المالي، و ذلك بالبحث عن معايير و أدوات جديدة تتميز بعقلانية أكثر تساعد المؤسسة على دراسة و تحليل عناصر محيطها المؤسسي، فبدأت بما يسمى بمصطلح التحليل المالي و الذي يعد بدوره من المواضيع المالية الهامة و المتجددة بتجدد الأنظمة و التشريعات المالية التي لقيت اهتمامات و أبحاث واسعة من طرف المحللين و المسيرين خاصة في ظل التحولات التي شهدتها محيط المؤسسات الاقتصادية، و ذلك بدراسة الوضعية المالية لوحدة من وحدات المؤسسة من خلال تشخيص مركزها المالي، ضمان التحسين و ترقية الوضع المالي في المستقبل و استمرار التسيير الفعال في المؤسسة، حيث أصبح ينظر التحليل المالي بمختلف مؤشرات على أنه نظام لمعالجة البيانات عن المشروعات الاقتصادية للقيام بعملية تقييم الوضع المالي من خلال صياغة تلك المعلومات للحد من العواقب من جهة و تحقيق أرباح داخل هذه المؤسسة و الوحدة محل الدراسة على وجه الخصوص من جهة أخرى، و نظرا لتشعب الموضوع ارتأينا أن نركز عملنا على التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأوضاع المالية و تشخيصها و قياس مدى كفاءتها المالية، إذ أن مثل هذه الدراسة العميقة مثيرة للاهتمام و بالتالي تظهر أهمية دراسة هذا المجال الذي يسمح للمسيرين و المحللين على تقييم الوضع المالي و هذا يساعد على كشف نقاط القوة و نقاط الضعف للمؤسسة.

مما سبق، و بغرض الإلمام بجثيات هذا الموضوع و الخوض فيه بصفة مفصلة، سنحاول من خلال مذكرتنا الإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المتولدة عنها كما يلي:

❖ إشكالية البحث:

يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما هو دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ؟

و معالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتحليل المالي؟ أهميته، أنواعه و منهجيته؟
2. ما هي الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؟
3. فيما تتمثل أهمية تطبيق التحليل المالي في مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة ؟

❖ فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1. التحليل المالي وسيلة لعملية التخطيط المستقبلي و قاعدة هامة لاتخاذ القرارات و بناء الأهداف.
2. تحديد معايير ومؤشرات تقييم الوضعية المالية يكون بأسلوب علمي بهدف تقييم المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين و ذلك بمراقبة البيانات و المعلومات باستخدام بعض الأساليب الرياضية و الإحصائية من أجل إخراجها من الأزمة و المشاكل التي تعانيها.
3. تقييم الوضع المالي باستخدام أدوات التحليل المالي يحدد مواطن الضعف و القوة في السياسات المالية المتبعة ، ويساهم في تصميم الحلول للمشاكل التي تعترضه من الناحية المالية والتنظيمية.

❖ أهمية الدراسة:

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة، فهو يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن، ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تقييم الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها.

تبرز أهمية التحليل المالي في توفير المؤشرات المالية الأساسية لتقويم وضع المالي للمؤسسة، وتحديد كفاءته وفعاليتها في إدارة أصوله بالشكل الأمثل، فالتغيرات التي تشهدها البنى الاقتصادية والاجتماعية تستوجب الاعتماد على التحليل المالي لتقويم الوضع المالي وبيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ما تم التخطيط له وتحديد مراكز القوة ودعمها ومراكز الضعف وتطويرها من خلال وضع الخطط والسياسات المالية المدروسة، لذا أهمية التحليل المالي تجسدت في تقويم الوضعية المالية للفترات الماضية و الحاضرة، على اعتبار أن هذه العملية كانت مستقلة عن عملية اتخاذ القرارات لكن في ظل التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، لا بد من اعتبار مؤشرات التحليل المالي الأداة الرئيسة لعملية التخطيط المستقبلي التي تهدف إلى تقويم الوضع المالي للمؤسسة وتطوير نشاطاته.

❖ أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها:
1. محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها ، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الوضع المالي في المؤسسات الاقتصادية.
 2. محاولة تحديد معايير تقييم الوضعية المالية والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها.
 3. تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
 4. إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام، وذلك بإعداد المؤشرات والنسب المالية لبيان نقاط القوة والضعف، وبيان المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف لإمكانية دراسة أسبابها ووضع الحلول الكفيلة بعلاجها من خلال وضع الخطط المناسبة.

❖ أسباب إختيار الموضوع:

تم إختيار الموضوع بناء على العديد من الدوافع نذكر منها أسباب ذاتية و اخرى موضوعية:

1. الأسباب الذاتية:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها.
- الرغبة في توسيع أفكارنا البسيطة حول التحليل المالي و تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع.
- كون الموضوع يفيدنا مستقبلا في الحياة المهنية.

2. الأسباب الموضوعية:

- أهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية.
- معرفة مدى أهمية و دور التحليل المالي في تقييم الوضعية المالية لمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة.

❖ أدوات التحليل المستخدمة في الدراسة:

اعتمدنا في الجانب النظري على المسح المكتبي للمراجع المتنوعة بين كتب و مجلات و أطروحات، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على دراسة و تحليل مختلف القوائم و التوازنات و النسب المالية لمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة.

❖ حدود الدراسة:

- للدراصة بعدين يحددان مجال دراستها، يتمثلان في البعد الزماني و البعد المكاني
1. الاطار الزمني: يتمثل البعد الزمني في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019 وهي الفترة التي نراها كافية لتطبيق معارفنا المتعلقة بالتحليل خاصة على المستويين الساكن والديناميكي و بالتالي دراسة معدلات نمو تطور المؤشرات.

2. **الاطار المكاني:** الاطار المكاني الخاص بتطبيق دراستنا النظرية كان في مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة، حيث تتوفر هذه المؤسسة على اغلبية الشروط التي يتطلبها هذا النوع من الدراسات من استثمارات كبيرة و دورة استغلال غنية.

❖ منهج الدراسة:

بغرض الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، اتبعنا المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية، إضافة لمنهج دراسة الحالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة و بعض المعلومات الأخرى في تقييم الوضع المالي، مختارين بذلك مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة.

❖ هيكل البحث:

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تناولنا الموضوع في ثلاث فصول، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة. يتناول الفصل الأول مدخل عام الى التحليل المالي وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص الأول منه حول عموميات التحليل المالي من نشأته التاريخية و تعريفه و أهميته داخل المؤسسة و الأهداف المرجوة منه، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة استعمالات التحليل المالي, بداية بإبراز دور المحلل المالي بالنسبة للمؤسسة ثم التطرق الى استعمالات التحليل المالي، كذلك الأطراف المستعملة له وأخيرا الجهات المستفيدة منه، أما في معرض المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تم تخصيصه لدراسة أنواع ومقومات و منهجية التحليل المالي والخطوات المتبعة في التحليل المالي.

في الفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة أدوات التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية في ثلاث مباحث، خصص الأول منه للتحليل المالي بإستخدام القوائم المالية وتناولنا فيه الميزانية، جدول حسابات النتائج، الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة وصولا إلى الملحق، وخصص المبحث الثاني منه لدراسة التوازنات المالية، في حين خصص المبحث الثالث لدراسة التحليل المالي باستخدام النسب المالية من خلال تعريفها و ذكر أهميتها و أنواعها و التطرق أخيرا الى أهم هذه النسب.

أما في الفصل الثالث والأخير الذي يحتوي على دراسة الحالة فقد تم خلاله إسقاط المعايير الهامة في عملية تقييم الوضعية المالية على إحدى المؤسسات الجزائرية ممثلة في مؤسسة مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة، حيث تم التطرق أولا إلى تقديم المؤسسة بشكل موجز، ثم بعد ذلك وفي المبحث الأول تم دراسة وتعريف بالمؤسسة، في حين تم التطرق في المبحث الثاني إلى تجسيد الجانب النظري فيه لتقييم مردودية المؤسسة وقدرتها على إنشاء القيمة لأصحاب المؤسسة والاستمرارية والنجاح في الجانب الاقتصادي .

الفصل الأول

مدخل عام إلى التحليل المالي

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية و ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم بالنظر للأهمية التي يتبوؤها و الأهداف التي تسعى إليها الإدارة بواسطته.

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي:

يرجع تاريخ نشاط التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الأول مصرفي و الثاني إداري ، حيث أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية الأعضاء الجمعية تفيد بأن يقدم المفترض بيانات مكتوبة حول الأصول "الموجودات" والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التعليل الشامل لوضع الشركة المفترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط اضعف والقوة في تلك البيانات، في عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تجديد الجدارة الائتمانية¹. و في عام 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي

أما الاتجاه الثاني فهو إداري، إذ أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، وتعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام (1929، 1933) والتي كانت نتائجه إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملائمتها الفنية و مواجهة الالتزامات المترتبة عليها مما استدعى الحاجة إلى الضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للشركات.²

كما أن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات التي تخص الشركة والأطراف المستفيدة من التحليل المالي، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، وعليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.³ كما أن تزايد حجم العمليات ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول التحليل الساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحلة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاث سنوات ومقارنة نتائجها لإنتاج التغيير الذي يشير الى حالة المؤسسة ماليا، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاجية .

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات المعاصرة، دار اليازوري، الأردن، 2008، ص 17.
² عبد الحليم كراجه، علي ربابعة، ياسر السكران، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، الادارة والتحليل المالي، دار صفاء للطباعة و النشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 5.
³ منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل و عبد الناصر نور، التحليل المالي " مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص ص 10 12.

وهذه نظرة شمولية للتحليل في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب بمستوى عالي من الكفاءة والفاعلية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة و الدقة في تدقيق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة حيث أصبح التحليل المالي يساعد في تقسيم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة و السيطرة، كما يساعد في إجراء توقعات في المدى القصير و المتوسط و الطويل بتقييم مخاطر المؤسسات، وهناك العديد من الأسباب التي سمحت للتحليل المالي بالتطور ونذكر منها : حركة التركيز وعالمية المؤسسات و تطور الاستثمارات كبيرة الحجم.

المطلب الثاني: تعريف التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي على أنه مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية الماضية والحالية، وتساعدنا على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة والتقييم للمؤسسة ويعرف أيضا على أنه عبارة عن الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية والحالية التي تساعد على اتخاذ قرارات التسيير المنسجمة وتقييم المؤسسة، فهدفه التشخيص الكامل للسياسة المالية المتبعة من المؤسسة في السنوات المالية الأخيرة.¹

كما يمكن تعريفه على انه أداة لتحديد وتقييم نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة وشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة وضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف والحد منها".²

أما إذا أخذ مفهوم التحليل باستخدام الأساليب الكمية فانه يمكن القول بأنها قد استخدمت في النصف الثاني من القرن الماضي نتيجة تطور الوظيفة المالية في مبدئي العمل واتخاذ القرارات المالية، عندئذ يكون التحليل باستخدام الأساليب الكمية عبارة عن الأسلوب الذي يستخدم في تحليل الظواهر أو النشاطات التي تمارسها المؤسسات وإيجاد علاقات بين المتغيرات التي تتحكم في توجيه أنشطة المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم فعاليتها مثل الاستثمارات والقروض والمحافظ المالية وغيرها.³

و يمكن القول من خلال التعاريف السابقة على أن طبيعة التحليل المالي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية لمعرفة مدلول هذه البيانات وأسباب ظهورها وتفسير ذلك، للعمل على إيجاد نقاط الضعف والقوة للسياسة المالية التي تتبعها المؤسسة و معالجتها، مما يمكنها من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل، كما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات التسيير الملائمة و التقييم الشامل للمؤسسة سواء فيما يخص تقييم وضعيتها المالية أو تقييم أدائها.

و هنا نجد بنا القول أن التحليل المالي علم يرتبط بعدد من العلوم الاقتصادية، و أهمها المحاسبة والإحصاء، نظرا لما توفره للمحلل المالي من المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز العملية التحليلية، ويتوقف درجة صدق النتائج ودقتها وتعبيرها السليم عن الواقع و الأحداث على دقة البيانات و المعلومات المحاسبية والإحصائية التي يستخدمها المحلل المالي، لذا قد يظهر التحليل المالي بسيطا من ناحية مفهومه النظري ، ولكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم

¹ منير شاكر محمد وآخرون ، مرجع سابق، ص 12.

² حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1998، ص 42.

³ عبد الستار الصباح و سعود العامر، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، الطبعة 3 ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 48.

يحتاج إلى الإلمام الكبير بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل المالي وإدارتها كونه عملية ميكانيكية مبنية إلى شكل محدد، ويؤيد هذا المنظور الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة، حيث يعكس هذا النوع من التحليل شكل التفاعلات بين عناصر البيئة الداخلية للشركة (القوة والضعف) وعناصر البيئة الخارجية للشركة (الفرص و التهديدات) وذلك وفق مضمون الشكل التالي :

الشكل رقم 1: دور التحليل المالي في ربط البيئة الداخلية و الخارجية:

الفرص × الضعف	الفرص × القوة
معالجة نقاط الضعف لتعزيز استغلال الفرص	تعظيم استخدام نقاط القوة واستغلال الفرص
الضعف × التهديدات	القوة × التهديدات
الحد من نقاط الضعف لمنع الاختراق الخارجي	تعظيم نقاط القوة لمواجهة تهديدات المنافسين

المصدر:عدنان تايه النعيمي و أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات المعاصرة، دار اليازوري، عمان ، 2008، ص 22

يتضح من الشكل السابق أن البعد الإستراتيجي للتحليل المالي يتضمن تقييم قرارات الأعمال و قدرة الشركة على النجاح في تكوين ميزة تنافسية و هذا يعتمد على تقييم الاستجابة الإستراتيجية المتوقعة للشركة لبيئة أعمالها ومدى تأثير ذلك على فرص النجاح والنمو.¹

المطلب الثالث : أهمية التحليل المالي :

يمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية:

- ✓ يعتبر أحد مهام المدير المالي، فيساعد في أداء وظائفه بشكل فعال.
- ✓ تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها تسهيلات مصرفية لعملائها حيث يوضح مدى قدرتهم على الوفاء بالتزامهم
- ✓ تساعد النسب المالية و الإحصائية والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات في فهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات وبالتالي يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق.
- ✓ تساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها و بالتالي اعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي.
- ✓ تمكن الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة
- ✓ اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة
- ✓ تشخيص الحالة المالية للمؤسسة وتحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها.
- ✓ الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة وعلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

¹ إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 47.

- ✓ يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية، سواء كانت في مؤسسات تجارية او صناعية او خدمية او غيرها ، وبالتالي يمد متخذي القرارات في المؤسسة بالمؤشرات التي ترشده لاتخاذ القرارات.
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات و المؤسسات المختلفة تقييما شامل ، يمكن من خلاله الحكم عليها ، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها او تعديل نشاطها الذي تمارسه او غير ذلك.
- ✓ يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية ، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة ، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملاقاة إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.

المطلب الرابع : أهداف التحليل المالي :

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستعمله فهناك الطرف الخارجي والممثل في المؤسسات المصرفية ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة كالمساهمين او مصلحة الضرائب أو الجهة الوصية على المؤسسة ، بالإضافة للهدف الرئيسي والممثل في تعظيم قيمة المؤسسة وتحقيق مصلح الأفراد المعنية بنشاطها (الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع)، فإن التحليل المالي له أهداف أخرى مثل:

- ✓ إبداء الملاحظات حول العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- ✓ تقييم النتائج المالية التي بواسطتها يتم تحديد المبالغ والوعاء الضريبي الحقيقي.
- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة تحمل نتائج القروض.
- ✓ اقتراح سياسة مالية لتغيير الوضعية المالية للمؤسسة
- ✓ تقييم الوضعية المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها.
- ✓ توضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن.
- ✓ وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية .
- ✓ إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها.
- ✓ قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- ✓ الحكم على أداء كفاءة الإدارة و التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- ✓ بيان قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الاقتراض.
- ✓ تقييم الخطط و البرامج التشغيلية المطبقة .
- ✓ الحكم على جدوى الاستثمار في المؤسسة .
- ✓ بيان وضع و مستوى المؤسسة في القطاع الذي تنتمي له.
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم .
- ✓ الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة .
- ✓ استخدام رأس مال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة سواء في الفترة الطويلة و القصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه

تتعدد إستعمالات و إهتمامات التحليل المالي باختلاف المقاصد و الأهداف المراد الوصول إليها، و الجهات المستفيدة و المهتمة به.

المطلب الأول : وظيفة المحلل المالي

إن المادة الأولية التي يعالجها المحلل المالي ويستخرج منها ملاحظاته واستنتاجاته و وظائفه هي المعلومات والمهام التي مصدرها من السجلات المحاسبية للمؤسسة او خاصة بالقوائم المالية لها والتي هي سرد رقمي لنتائج ما حدث خلال فترة زمنية محددة ، وهذه الوظائف هي رئيسيتان:

1. الوظيفة الفنية :

إن التحليل المالي هو علم له قواعد وله أسس ومعايير أما وظيفة المحلل المالي تتجلى فنيا في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق هذه المعايير والقواعد على النحو التالي:

- كيفية احتساب النسب المالية رياضيا.
 - تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة والمقارنة
- ويقوم المحلل الفني على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلك للقيام بما يلي:

- ✓ إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم
- ✓ مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى

2. الوظيفة التفسيرية:

تمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم الوصول إليها بشكل غير قابل للتأويل و وضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج، ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الاستعانة بالمعلومات التالية:

- ❖ خلفية المؤسسة وتشمل ما يلي: ¹ شكلها القانوني، ملكيتها، إدارتها، طبيعة نشاطها، المنافسة.
- ❖ المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بزماً يلي: خصائص الصناعة التي تنتمي إليها، مركز المؤسسة في الصناعة، السوق الذي تعمل فيه، الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها، القدرة على التكيف.

لقد اكتسب التحليل المالي بعده الاستراتيجي والخطوات المتبعة للأداء الوظيفي للمؤسسات الاقتصادية، وبشكل تمكن الأطراف المستفيدة من النتائج من صياغة القرارات السليمة وفقاً للهدف أو الغرض من التحليل المالي في استخدام المعايير المعتمدة لمقارنة النتائج والحكم على الأداء والفاعلية المؤسسة.

كما ساهمت الإدارة المالية والمصرفية في جعل التحليل المالي أداة ومفهوم من الموضوعات المهنية والمميزة لتقييم الأداء المالي و هذا الى جانب التطورات الحاصلة التي عززت من الأهداف وأهمية التحليل المالي في المنظمات الأعمال المعاصرة.²

¹ محمد مطر، التحليل المالي والانتمائي، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 196.
² رضوان وليد العمار، اساسيات في الادارة المالية، دار المسيرة للطبع والنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 42.

المطلب الثاني: استعمال التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي عدة تقنيات منها¹:

- ✓ يقوم بمقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة .
- ✓ مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، مما يعطي للمؤسسة فرصة لمعرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة والضعف.
- ✓ تكون على شكل نسب، وهذه الأخيرة من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالاً حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج.
- ✓ تكون على شكل تحليلات تتركز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل دراسة السيولة ودراسة التدفقات النقدية والمردودية ، ودراسة الاخطار المالية الخاصة بالاستثمار
- ✓ التخطيط المالي للمؤسسة .
- ✓ إعداد التنبؤات المالية.
- ✓ قياس الربحية للمؤسسة وقياس سيولتها.
- ✓ تقييم مدى كفاءة الإدارة في المؤسسة .
- ✓ إظهار مدى نجاح المؤسسة لأصحابها.
- ✓ استخدام التحليل المالي للوصول إلى قائمة طويلة من الأغراض المختلفة ومن أهمها²:
 - معرفة المركز المالي للمؤسسة.
 - الوصول الى القيمة الاستثمارية للمؤسسة
 - اختيار مدى كفاءة العمليات المختلفة .
 - الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
 - معرفة مركز المؤسسة في قطاعها الذي تنتمي اليه.
 - تخطيط السياسات المالية للمؤسسة.

المطلب الثالث : الأطراف المستعملة للتحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعريف والحكم على مستوى أداة المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية :

- 1) التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين) وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم ، وتقدم أدوات التحليل

¹ محمد الزين خاف ربي ، تقنيات المحاسبة، دار ابن رشد للنشر والتوزيع ، الجزء 2، الجزائر ، 2001/2002، ص 202.
² محمد مطر ، مرجع سابق، ص 196.

المالي المختلفة للمحلل المالي وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.¹ و يقوم المقرضين بهذا التحليل وذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على التزاماتها بالسداد في الوقت المحدد لها، ويهدف الى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض .

2) التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة للمستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات. و يقوم المستثمرين من الأفراد والشركات بهذا التحليل حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ومقدار العوائد عليها كما إن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة² .

ويستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والشركات.

3) تحليل الاندماج والشراء: يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المراد شراؤها كما يحدد قيمة الاداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.³ و قد ترغب المؤسسة في شراء مؤسسة أخرى أو انضمام مؤسستين أو أكثر معا لتكوين مؤسسة جديدة وهنا لا بد من تقييم كل من المؤسستين وتقدير الأداء المستقبلي لها.

4) التخطيط المالي: يعتبر التخطيط المالي من أهم الوظائف للإيرادات وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل .

ويعني إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة التغيرات التي قد تواجه المؤسسة وذلك من خلال تحليل أداء المؤسسة في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.

5) تحليل تقييم الأداء: إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها ، وتوازنها المالي وسيولتها وهذا من خلال استعمال أدوات التحليل المالي.

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 15.

² عبد الحليم كراجة ، مرجع سابق ، ص 141 142.

³ نبيل عبد السلام شاكر ، الأساليب الحديثة في التحليل المالي و كتابة التقارير المالية "مدخل تنمية القدرات المعرفية والمهارية"، مكتبة عين شمس للنشر والتوزيع ، مصر ، 1998، ص 7.

كما أن هذا النوع من التحليل يهتم به معظم أطراف التي لها علاقة مع المؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها و تعتبر من أهم استعمالات التحليل المالي التي تتم من خلال عملية إعادة تقييم الحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على توفير السيولة وسداد الالتزامات وقدراتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات ، أما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المؤسسة والمستثمرين والمعرضون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية .¹

(6) الرقابة المالية : يقصد بالرقابة المالية أنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقاً للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب²

المطلب الرابع : الجهات المستفيدة و المهمة بالتحليل المالي :

تهتم فئات عديدة في محيط المؤسسة بالتحليل المالي حيث تسعى كل جهة منها الى الحصول على إجابات ونتائج ملائمة حول مجموعة من الإشكاليات و التساؤلات التي تمس مصالحها، وعلى المحلل المالي مراعاة متطلبات الجهات المستفيدة و كفاءتها و ذلك عن طريق تحليل القوائم المالية و تفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ويتم تحديد هذه الفئات المهمة بواسطة التحليل المالي.

1. إدارة المؤسسة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي تتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة ابتداء من رئيس مجلس الإدارة مروراً بمجلس الإدارة و المدير العام و مديري الإدارة و رؤساء الأقسام. إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدراتها على تحقيق مصلحة المالكين والمساهمين وكسب ثقة ذوي المصالح المشتركة.³

ويهتم التحليل المالي بمتابعة التطور الحاصل داخل المؤسسة و الوقوف على نقاط الضعف لأخذ الإجراءات الكفيلة بتحسين الوضعية واتخاذ القرارات المالية، وتأخذ أيضاً شكل المشروع الاقتصادي فيما يتعلق بالإرادة، كل متكامل تتظافر فيه كل الجهود لتحقيق هدف محدد. ولذلك فإن اهتمام الإدارة ينصرف إلى التعريف على الجوانب الإيجابية و السلبية في نشاط المؤسسة وتقويم نتائج أعماله بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها :

- ✓ المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل بإكتشاف الانحرافات السلبية في الوقت المناسب ومعالجتها.
- ✓ قياس سيولة المؤسسة وربحيتها و تقييم كفاءة وإدارة أصولها و خصومها.
- ✓ معرفة مركز المؤسسة بشكل عام بين مثيلاتها في نفس القطاع.
- ✓ الرقابة والتخطيط والتقييم واتخاذ القرارات الرشيدة، وبذلك فإنها تحتاج إلى معلومات مفصلة و ذات طابع إحصائي ملائم

¹ أيمن الشنطي و عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، الأردن، 2007، ص 127.

² حمزة الشمخي ، ابراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص ص 48 49.

³ عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ، مرجع سابق ، ص 210.

2. أصحاب المؤسسة :

أصحاب المؤسسة هم المساهمون في شركات الأموال أو الشركاء في شركات الأشخاص أو الدولة في الشركات العامة، إذ إن ارتباط هؤلاء الوثيق بمصير المؤسسة يجعل اهتمامهم بتركيز على سلامة الهيكل المالي العام للمؤسسة من جهة ، ومعرفة قدرته على تحقيق الربح وما يستنتج عن ذلك من عائد على الأموال المستثمرة فيه من جهة أخرى .
و هم أيضا المساهمون و الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، يرتبط هؤلاء بالمؤسسة الاقتصادية ارتباطاً رئيسياً واهتمامهم ينصب في الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي وربحه و العوائد المستثمرة، وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية.

ويهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في السيولة النقدية لدفع الحصص المستحقة لهم.¹

3. المستثمرون المحتملون :

حيث يهتم هؤلاء بالقوة الإيرادية للمؤسسة أي قدرتها على تحقيق إرباح في الوقت الحالي وفي المستقبل على سياسة توزيع الأرباح المتعة وعلى مدى ثبات الأرباح.²
و أغراض المستثمرين من التحليل المالي هي كالأتي :

- ✓ قدرة المؤسسة على توليد أرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الإيرادية للمؤسسة
- ✓ معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي .
- ✓ تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم رغباتهم.

4. الدائون (الموردون):

تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير ودرجة ربحية المؤسسة، ويهتم الدائون خاصة البنوك بالتحليل المالي داخل المؤسسة لتحديد مدى إمكانية المؤسسة وقدرتها على الوفاء بديونها، بالتركيز على ربحيتها، هيكلها المالي والمصادر الرئيسية للأموال واستخداماتها في الحاضر والتوقعات المستقبلية ، مع اهتمامهم بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة وضمان قبض مبلغ في تاريخ استحقاقه للديون قصيرة الأجل.

5. الجهات الرسمية:

مثل هذه المجموعة من المستفيدين، تربطهم بالمؤسسة رابطة يصعب تحديدها بدقة أو بشكل مباشر، إلا أن لهم مصالح و اهتمامات بنتائج التحليل المالي للمؤسسة، ويتخذون بناء عليها قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر.³

وتقوم الجهة الرسمية بأعمال التحليل المالي لتحقيق أغراض التالية:

- ✓ لأغراض احتساب ضريبة الدخل المستحقة على المؤسسة
- ✓ لأغراض متابعة نمو تطور المنشأة وخاصة الصناعية منها.

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل و آخرون، مرجع سابق، ص ص 109.

² محمد الزين خاف ربي، مرجع سابق، ص 202.

³ وليد ناجي الحياي و محمد عثمان البطمة، التحليل المالي "الإطار النظري و تطبيقاته العملية"، دار حنين للنشر، الأردن، 1996، ص ص 23 24.

✓ لأغراض التسعير لإنتاج المؤسسة أو خدماتها.

ويمكن تقسيم الجهات الرسمية كما يلي:

أ) **الدولة و المصالح الحكومية:** يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى (المؤسسات العمومية) وكذا لأسباب ضريبية، و تهتم بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية لرسم السياسة العامة التي تخدم المصلحة لشاملة والكاملة لكافة الأطراف والمستفيدين وبناء التنمية من جهة أخرى.

ب) **مصلحة الضرائب:** حيث ينصب اهتمامها بالتحليل المالي بشكل واضح عن طريق تحصيل المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح.

ت) **الغرف التجارية والصناعية :** حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات من الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي للتحقق من مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

ث) **أجهزة التخطيط:** وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات وتحتاج المؤسسة إلى معلومات مفصلة ذات طابع إحصائي ملائم، وعادة ما تتعلق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الإدارية للتكاليف المختلفة في المؤسسة.

المبحث الثالث: أنواع و منهجية التحليل المال

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف على الإمكانيات المالية للمؤسسة أو صاحب المشروع، و لا شك أن الوسيلة في ذلك هي احتمال تقنيات التسيير و المتمثلة في أساليب التحليل المالي بمعرفة أنواعه و مقوماته و منهجيته و الخطوات المتبعة في ذلك.

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي

للتحليل المالي أنواع عديدة و مختلفة يستند الى أسس مختلفة كحجم المشكلة التي يدرسها وكذلك الفترة الزمنية اللازمة لعملية التحليل و من أهم الأسس ما يلي :

1- الجهة القائمة بالتحليل :

أ) التحليل الداخلي : يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف القسم أو الإدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل الإدارة المالية قسم محاسب التدقيق الداخلي.. الخ, وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المنشئ في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ويحظى المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر من غيره لمعرفة بالسياسات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة في المؤسسة, بالإضافة إلى مقدرته في الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وبتفصيل ادق ، ولديه الفرص للاطلاع على مصادر البيانات بشكل مباشر او غير مباشر والاهم من ذلك لديه فرص حقيقية للحصول على مساعدة كافة المعنيين في المؤسسة وبشكل خاص مركز الحاسوب و الاحصائيين.

ب) التحليل الخارجي : ويقصد به التحليل الذي تقوم به الجهات من خارج المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق اهدافها ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بعمال تسهيلات مصرفية في البنوك المركزية والغرف الصناعية والغرف التجارية ومدقق الحسابات الخارجي.... الخ

وبالنسبة للبيانات المستخدمة، فغالبا ما تعدها المؤسسة لهذه الجهات الخارجية دون المعرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل المالي الخارجي قليل في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب عليه الحصول على تعاون معدّها في المؤسسة المالية.

2- طبيعة المعلومات والبيانات: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من زوايا مختلفة من أهمها:

أ) مصدر الحصول على البيانات والمعلومات : حيث ان هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل

المؤسسة بمعنى أنها موجودة في التقرير اعدتها المؤسسة لأغراض مختلفة ، قد يكون التحليل المالي احدها

ب) مدى تدقيق البيانات من عدمه : يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات

سواء كانت بوسطه المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي إلى بيانات تم تدقيقها أو بيانات لم يتم تدقيقها

وتعتبر الفئة الأولى الأكثر دقة من الثانية وبالتالي تكون نتائج التحليل التي تعتمد عليها أكثر دقة بعكس الثانية

(ت) مدى نشر البيانات من عدمه: يلاحظ أن البيانات على هذا الأساس تبوب إلى بيانات منشورة أو بيانات غير منشورة ويلاحظ الفرق بينهما أن البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخص وعمامة بينما تكون البيانات غير المنشورة أكثر تفصيلاً.

3- الأسلوب المتبع في التحليل : تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

✓ أسلوب التحليل بالنسب المالية

✓ أسلوب التحليل المقارن

✓ أسلوب التحليل بالأرقام القياسية

✓ أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية

وهناك أساليب أخرى متعددة ، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها ، الغرض الذي يهدف إليه التحليل ونطاقه وبحجم البيانات المالية المتاحة بإضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي .

4- البعد الزمني للتحليل المالي: يمكن تقسيم التحليل المالي حسب البعد الزمني الى نوعين وهما التحليل المالي الرأسي و التحليل المالي الافقي.

أ- التحليل المالي الرأسي (الساكن): التحليل المالي الرأسي هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة¹ ،

حيث يتم التعرف على الرقم الرئيسي في قائمة الدخل و هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.

كما يوجد معنى آخر للتحليل الراسي وهو انه يركز على قياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى القيمة الأساسية في تلك القائمة، تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول. وهكذا تقيم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية

ويمكن القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل النسبة النقدية إلى إجمالي الأصول المتداولة والمخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة ، وفي حين تتم نسبة العتاد والآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة وهكذا من هذا المعنى نستنتج أن التحليل الراسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية وهذا ما يساعد الإدارة في فهم القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة.²

يركز هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام الواردة في الميزانية العمومية وكشف الدخل إلى نسب مئوية والفائدة من هذا التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الشركة من جانب واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب آخر.

إلا أن هذا النوع من التحليل واجها انتقاد على انه تحليل ساكنا لا يعبر على صورة كاملة لأداء المؤسسة.

¹ هيثم محمد الزغبى، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ، 2000، ص ص 167، 168.
² عبد الحلیم كراجه وآخرون، مرجع سابق، ص 143.

ب- التحليل المالي الأفقي (الديناميكي): يضم عدة سنوات ويتضمن صيغة عنصر من عناصر الملية المراد تحليلها بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس، وذلك من اجل معرفة مدى النمو و الثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن .ويساعد هذا النوع علي فهم سلوك المؤسسة وكذا تقييم انجازها ونشاطها في ضوء هذا السلوك. والتحليل الافقي يعرف علي انه " هو دراسة للتغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية أخرى ،بمعني انه يهتم بدراسة المبالغ ونسب التغيرات وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية للمقارنة حتى يمكن قياس المبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلي نتيجة من تحليل التغيرات.

ويمكننا القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات من الفترة المالية لعناصر القوائم المالية ويوضح التحليل الأفقي مدى النمو الحاصل في فقرات الميزانية العمومية لفترات زمنية سابقة أو السنة الأساس أي بمعنى أن هذا التحليل يحدد نسبة النمو أو الانخفاض في المركز المالي للمؤسسة و إيراداتها .ويسمى أيضا بالتحليل المتحرك لأنه يركز علي معرفة اتجاه تطور فقرات القوائم المالية ويعطى التحليل الافقي بصيغة الرياضية التالية :

$$\text{نسبة النمو أو الانخفاض} = \frac{\text{قيمة الفترة السنة الحالية} - \text{قيمة الفترة لسنة السابقة}}{\text{قيمة الفترة لسنة الأساس}}$$

5- الفترة التي تغطيها التحليل: يقسم التحليل المالي استنادا إلى الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى نوعين, التحليل المالي القصير الأجل وطويل الأجل :

أ) التحليل المالي قصير الأجل : قد يكون التحليل المالي راسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل ويستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها ، وتعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل ، كما يركز على تحليل تداول السيولة النقدية ورأس المال العامل ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية وهذا النوع تهتم به البنوك والموردون والمديرون الماليون كل في حدود إطار عمله.¹

ب) التحليل المالي طويل الأجل : يختلف عن التحليل المالي قصير الأجل في الفترة الزمنية التي يغطيها، يستفاد منه في قياس قدرات المؤسسة وانجازاتها في الأجل الطويل.²

ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة، الربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل ، بما في ذلك القدرة على دفع الفوائد وأقساط الديون عند استحقاقها ، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في السوق المالية كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم المؤسسة ، والمستثمرين في السندات وأصحاب

¹ رشاد العصار، عاطف الأخرس، ايمان الهنيبي و عليان الشريف، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006، ص 154.
² مداني بلغيث، محمود التهامي طواهر، المؤسسة الجزائرية وتحديات تحقيق الأداء المحاسبي المتميز "ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 8-9 مارس 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة"، ص 99.

القروض طويلة الأجل مثل صناديق الإقراض طويلة الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها وفي مجال التخطيط طويل الأجل

6- المدى الذي يغطيه التحليل : يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى المدى والنطاق الذي يغطيه التحليل المالي إلى :

- أ) التحليل الشامل: يشمل التحليل المالي كافة النشاطات المؤسسة لسنة امالية واحدة او مجموعة من السنوات ، ويقصد به تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة الزمنية .
- ب) التحليل المالي الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من نشاطات المؤسسة فقط لفترة زمنية معينة أو أكثر . ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل المال الثابت، تحليل مصادر التمويل طويل الأجل .

7- حسب نطاق التحليل : ويقوم التحليل المالي حسب نطاق التحليل إلى:¹

- أ) التحليل المالي على المستوى الوطني : يقصد بهذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة معينة ، وتدخّل ضمن عملية التقييم هذه الظواهر والعمليات المالية الداخلية في مقاييس الاقتصاد الوطني ككل . ويعتبر التحليل المالي على المستوى الوطني جزءا من التحليل الاقتصادي ، ويدخل ضمن مجال الاقتصادي السياسي .
- ب) التحليل المالي على المستوى المؤسسة : اما التحليل المالي على مستوى المؤسسة فيقصد به تقييم نشاط المؤسسة سواء كانت تهدف إلى الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعية من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة .

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة لا بد أن تتوفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجملها أركان أساسية لا بد من مراعاتها، فإذا اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي اقرب إلى الحقيقة فيجب إذن توفير مقومات بُحاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بأساليب ومنهج التحليل المالي ومنها ما يتعلق بمصادر المعلومات وبناء على هذه الشروط

يمكن استنتاج المقومات الأساسية للتحليل المالي كما يلي:²

1. أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقى منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية و أن تتم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر من التوازن والموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى
2. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا عمليا يتناسب مع أهداف عملية التحليل . كما يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع بقدر متوازن بين الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها .

¹ هيثم محمد الزغبى، مرجع سابق، ص 167.
² محمد مطر ، مرجع سابق، ص ص 20 22.

3. أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمخصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن الحيز الشخصي وذلك ليقوما بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذي القرار مع مراعاة التوصية بما يراه الأفضل منها في البديل
4. تحديد نطاق ومدخلات عملية التحليل والفترة المالية المشتملة لعملية التحليل والتأكد من وضوح الهدف من التحليل .
5. أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل.
6. أن تتسم الأساليب والأدوات المستخدمة بقدر متوازن من الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها المحلل.

ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة مايلي :¹

- ✓ أن تتوفر لديه معلومات شاملة حول المؤسسة.
- ✓ أن لا يقف المحلل المالي عند كشف مواطن القوة والضعف بل أن يسعى إلى أسباب الضعف والقوة واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
- ✓ أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية.

المطلب الثالث: منهجية التحليل المالي

منهجية التحليل المالي عبارة عن الأسباب والطرق والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بالخطوات :

- 1 - تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل, حيث يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل المالي لمعرفتها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة في البدء الصحيح لعملية التحليل لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.²
- 2- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية, حيث أن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة على الاتجاه العام للأداء لذلك من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة.³
- 3- جمع البيانات بشكل مباشر بالهدف من التحليل, حيث إذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية فعندما يجب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس

¹ هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 65.

² رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 155.

³ هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 167 168.

الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دوراً حاسماً في الأداء المشروع مثل: المبيعات أو الأرباح.

4- اختيار أسلوب وأداء التحليل الأنسب قدرة على التعامل مع المشكلة موضع البحث، وهذا يعتمد على مدى كفاءة المحلل وعمق معرفته بأساليب التحليل.

5- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعها لدى المحلل لاتخاذ القرار: تعتبر أهم خطوة وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق.

6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ويمكن استخدام أكثر من معيار.

7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

8 - تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها.

9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

عند كتابة المحلل المالي لتقريره عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته وطريقة عرضه على القارئ بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين التفسيرات والاستنتاجات وكذا بين الحقائق والمعلومات التي أسندت إليها هذه التفسيرات والاستنتاجات حتى يتسنى للقارئ من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل وبالتالي يجب أن يتضمن تقرير المحلل البنود التالية:

أ- معلومات عن خلفية المشروع موضوع التحليل والصناعة التي ينتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه.

ب- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.

ت- الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والفروق الأخرى التي وضعت استناداً إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

ث- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.

المطلب الرابع: خطوات التحليل المالي

من أجل الوقوف على مدى فعالية السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة، تلجأ إلى التشخيص المالي الذي بواسطته يمكن الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل بعض الجوانب والخطوات باستخدام التحليل المالي، و للوصول إلى هذه الحقيقة لابد من إتباع الخطوات معينة وهي:

1) التصنيف: والتي تمثل عملية إعادة تجهيز القوائم المالية كخطوة أساسية للتحليل المالي، وهي عبارة عن فرز وتجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية وتبويبها في جزئياتها المتكونة منها و وضع هذه الجزئيات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة، والغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية والأرقام التي تحقق البحث والتحليل في صورة تمكننا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات .

2) المقارنة : هي عبارة عن مقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض ومقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية وتساعد هذه المقارنات على كشف الأرقام ولا يقتصر التصنيف و المقارنة على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة لمدة محاسبية واحدة بل قد يشملان أكثر من فترة محاسبية وقد يمتدا إلى قوائم مالية خاصة بأكثر من مؤسسة واحدة في نفس الصناعة .

و تتم هذه الدراسة من خلال فحص القوائم المالية حيث يكون ذلك:

- ✓ **تحليل الميزانية المالية :** دراسة التطور المالي، دراسة رأس المال العامل ولاحتياجاته ، تغيرات الأصول الثابتة حالة المدنين والقروض، وتحليل الإستثمارات
- ✓ **تحليل جدول الحسابات النتائج:** ويسمح بأخذ أرقام وأرصده مهمة بعين الاعتبار (رقم الأعمال وتطوره ، الهامش التجاري، القيمة المضافة ،نتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية وقدرة التمويل الذاتي)
- ✓ **تحليل جدول سيولة الخزينة:** بهدف منح مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.
- ✓ **تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة:** يسمح بدراسة و تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.
- ✓ **دراسة الملاحق :** حيث يتم دراسة الالتزامات المالية ، ويتم من خلال عملية التحليل المقارن والتحليل السببي والهدف منها معرفة أسباب نشوء الانحرافات إن وجدت وذلك بتجزئتها إلى انحرافات جزئية وعلى عدة سنوات والوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات معينة مقارنة مع مثيلاتها .
- 3) **الاستنتاج:** وهي عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام خلال البحث والدراسة ومعرفة أسباب قيام هذه العلاقة وبيان مدى قبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام والعلاقات واكتشاف الانحرافات مما يساعد على العثور على أفضل وسائل العلاج لتلك المشاكل ، وبالتالي يمكن الإدارة المالية أن تحكم حكما سليما على المركز المالي للمؤسسة وقدرة إمكانياتها ومقدرتها وكل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي والرقابي.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة التحليل المالي وتطوره التاريخي ، بحيث تطرقنا إلى مختلف أنواعه و وظائفه والأهداف المرجوة منه والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر عمل الإدارة في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها.

و مما تم تناوله في هذا الفصل، يمكن القول أن:

✓ التحليل المالي أصبح ضروري للإدارة المالية، و مهم جدا للمؤسسات و خاصة في وقتنا الحاضر لأنه أصبح

وسيلة حديثة و من الصعب الاستغناء عنه.

✓ التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساليب لاتخاذ

القرارات، من أجل تعزيز الاتجاهات الايجابية و لمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل: معالجة النقص المتوقع في السيولة.

✓ التحليل المالي يعتمد على النسب و المؤشرات المالية من أجل الوصول إلى معلومات أكثر دقة، باعتبارها تحيط

بمختلف جوانب المؤسسة، و المعلومات التي تبني عليها معلومات دقيقة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي.

و لتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة لابد من دراسة

التحليل المالي وأدواته المستخدمة وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

أدوات التحليل المالي لتقييم

الوضعية المالية

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية

في الفصل الأول تعرضنا الى مفهوم التحليل المالي وأغراضه ومدى الاستفادة منه, أما في الفصل الحالي فسنحاول توضيح الأدوات التي تستخدم في التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية, فالمسير المالي الرشيد هو الذي يستطيع فهم الوضعية المالية للمؤسسة والتوقع بالأخطار الممكن حدوثها ثم اتخاذ القرار المناسب وذلك انطلاقاً من معطيات المحاسبة المتوفرة له والمتاحة باستخدام أدوات و اساليب تمكنه من تحقيق ذلك, و نستعرض هذه الأدوات في هذا الفصل ضمن ثلاث مباحث, المبحث الأول يتناول دراسة التحليل بواسطة القوائم المالية و المبحث الثاني يدرس التوازنات المالية, أما المبحث الثالث فيعطي دراسة عن النسب المالية المستخدمة كأداة للتحليل المالي.

المبحث الأول: التحليل المالي بواسطة القوائم المالية

نتطرق في هذا المبحث إلى التحليل بواسطة القوائم المالية و التي تعتبر من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، و التي من خلالها ستمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة و ما حققته من نتائج.

فالنظام المحاسبي المالي الحديث و إمتثالا للمعايير الدولية IAS 1 و IAS 7، يبين القوائم المالية الواجب على المؤسسة إنجازها سنويا و التي تشمل على: الميزانية, جدول حسابات النتائج, قائمة تغيرات الأموال الخاصة, قائمة التدفقات النقدية, ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يقدم معلومات تكميلية على الميزانية و جدول حسابات النتائج.

المطلب الاول : الميزانية

نظرا لأن الميزانية المحاسبية تعتمد أساسا على التكلفة التاريخية, وبالتالي لا تساير الاقتصاد التضخمي, فإن المحلل المالي يقوم بإعادة تعديل بعض التكاليف طبقا للقيم السوقية, وإعادة تصنيف وترتيب بعض العناصر الأخرى طبقا لمبدأ السنوية للبيانات المحاسبية التي تحتويها الميزانية, وفق الأسلوب الذي يمكن أن يساعده في عملية استخراج وتوضيح العلاقات الرياضية التي يمكن أن تنشأ بين عناصر تلك البيانات المالية و كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ "سيولة-استحقاق", ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية :

✓ **عناصر الأصول :** تصنف على حسب درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختاما بالأصعب تحويلا الى سيولة.

✓ **عناصر الخصوم:** تصنف تبعا لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وتكون مدة الاستحقاق بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل

تختلف أشكال الميزانية المالية باختلاف حجم العناصر المكونة لها ، وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة .
الجدول رقم 1: ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في

الأصول المالية	N إجمالي	N إهلاكات / أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (or good will)	207	2807 و 2907
التثبيتات المعنوية	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807) 290 (خارج 2907)
التثبيتات العينية	21 و 22 (خارج 229)	281 و 282 و 291 و 292
التثبيتات الجاري إنجازها	23	293
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعه موضع المعادله - المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائمة الملحقه	26 (خارج 265 و 269)	
السندات الأخرى المثبتة	271 و 272 و 273	
القروض الأصول المالية الأخرى غير الجارية	274 و 275 و 276	
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	30 إلى 38	39
الحسابات الدائمة - الاستخدامات الماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	419
المدينون الآخرون	409 مدين [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 448) و 45 و 46 و 486 و 489]	495 و 496
الضرائب	444 و 445 و 447	
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48	
الموجودات و ما يماثلها		
توظيفات و اصول مالية جارية	50 (خارج 509)	
أموال الخزينة	519 و غيرها من المدينين (51 و 52 و 53 و 54)	59
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 32

الجدول رقم 2: ميزانية الخصوم السنة المالية المقفلة في

N	الخصوم
	رؤوس الأموال الخاصة
108 و 101	رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)
109	رأس المال غير المطلوب
106 و 104	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)
105	فارق اعادة التقييم
107	فارق المعادلة (1)
12	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى, ترحيل من جديد
	حصة الشركة المدمجة (1)
	حصة ذوي الأقلية (1)
	المجموع 1
	الخصوم غير الجارية
17 و 16	القروض و الديون المالية
155 و 134	الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 (خارج 155) 131 و 132	المؤونات و المخزونات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
	الخصوم الجارية
40 (خارج 409)	الموردون و الحسابات الملحقه
دائن 444 و 445 و 447	الضرائب
419 و 509 دائن [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 447) و 45 و 46 و 48]	الديون الأخرى
519 و غيرها من الديون 51 و 52	خزينة الخصوم
	مجموع الخصوم الجارية
	المجموع العام للخصوم

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوفات المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, المرجع السابق, ص 33

❖ **الميزانية المالية المختصرة**: هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية و المرتبة وفق درجة السيولة بالنسبة للأصول و وفق درجة الاستحقاق بالنسبة للخصوم، و تستعمل الميزانية المالية المختصرة لتسهيل عملية التحليل.

و يمكن تمثيل الميزانية المالية المختصرة بيانيا من خلال حساب النسب المئوية لمختلف المبالغ الرئيسية في الأصول و الخصوم و تمثيلها في شكل مستطيل أو مربع أو دائرة.

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج

هذه الوثيقة المحاسبية لها أهمية بالغة حيث أنها تمكن المحلل من دراسة مؤشرات أصناف الحسابات الأساسية مثل رقم الأعمال والممتلكات ومصاريف المستخدمين.

ترتب الاعباء حسب طبيعتها او حسب الوظيفة و كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة و معطيات السنة المالية الجارية, و يتعلق بالعناصر المتعلقة بتقييم الأداء

و يعتبر وثيقة تلخيصية لنواتج و أعباء الدورة, لا يأخذ في الإعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استنادا إلى مبدأ محاسبة الإلتزام, و يسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة, بالإضافة إلى إظهاره لعدة سنوات من النتائج.

الجدول رقم 3: حساب النتائج حسب الطبيعة الفترة من..... إلى.....

N	البيانات
70	المبيعات و المتوجات الملحقه
72	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع
73	الانتاج المثبت
74	إعانات الاستغلال
	1- انتاج السنة المالية
60	المشتريات المستهلكة
61 و 62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
	2- استهلاك السنة المالية
	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
63	أعباء المستخدمين
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
	4- إجمالي فائض الاستغلال
75	المنتجات العملية الأخرى
65	الأعباء العملية الأخرى
68	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
78	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
	5- النتيجة العملية
76	المتوجات المالية
66	الأعباء المالية
	6- النتيجة المالية
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
695 و 698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
692 و 693	مجموع الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
77	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
67	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
	9- النتيجة غير العادية

	10- صافي نتيجة السنة المالية
	حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
	11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1)
	و منها حصة ذوي الأقلية (1)
	حصة المجموع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية، المرجع السابق، ص 34

الجدول رقم 4: حساب النتائج حسب الوظيفة الفترة من إلى

N-1	N	ملاحظة	البيانات
			رقم الأعمال
			كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية
			التكاليف التجارية
			الأعباء الإدارية
			أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة
			(مصاريف المستخدمين المخصصات للإهلاكات)
			منتجات مالية
			الأعباء مالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية
			المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			و منها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجموع (1)

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوفات المالية المدمجة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 31

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة (التدفقات النقدية) :

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة ويعتبر كجدول قيادة في يد الإدارة العليا تتخذ على ضوءه مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها.¹ ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة.

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية :²

✓ التدفقات التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل).

✓ تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).

✓ التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).

ومنه أصبحت الخزينة وفق هذا الجدول تحسب بناء على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة تدفقات

الخزينة و منظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة حسب مصادرها

تتمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجة (التسديدات) مثل نفقات الاستغلال ، حيازة استثمار ، تسديد أقساط الديون ، توزيع أرباح الأسهم وغيرها أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في تدفقات الخزينة الداخلة مثل تحصيلات الاستغلال ، التنازل عن الاستثمارات ، الحصول على قروض (الاستدانة) ، الرفع في رأس المال ؛ وبالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية و تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة سيولة المؤسسة.

$$\text{تغيرات الخزينة} = \text{التدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال} + \text{تدفقات الخزينة المرتبطة بالاستثمار} + \text{تدفقات الخزينة المرتبطة بالتمويل}.$$

¹ إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 204.

² قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 46 / 19 ، 25 مارس 2009 ، ص 26.

و هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية و جامعات و معاهد مختصة و فرق بحث و محللين ماليين و غيرها ، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي و المالي الجديد طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة :

- الطريقة المباشرة ؛
- الطريقة غير المباشرة.

وهذا التحديد مرتبط خاصة بتدفقات الخزينة المرتبطة بالاستغلال أو التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

1 - جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة :

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تتركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ،الموردين ،الضرائب ...) قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

و الجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة :¹

جدول رقم 5: سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيالات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة العملية (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تسيئات عينية أو معنوية التحصيالات عن عمليات التنازل عن تسيئات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تسيئات مالية التحصيالات عن عمليات التنازل عن تسيئات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيالات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيالات المتأتية من القروض			

¹ قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سابق، ص 35.

			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص 35

يحتوي جدول تدفقات الخزينة بحسب الطريقة المباشرة على ثلاثة أجزاء رئيسية من التدفقات :

أ . **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال** (أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة و غيرها من الأنشطة غير مرتبطة بالاستثمار و التمويل) و تحدد كما يلي¹:

التحصيلات المقبوضة من الزبائن- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين- الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة- الضرائب عن النتائج المدفوعة + /- تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.

ب . **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار** (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل) و تحدد كما يلي²:

- تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية + التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية - تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية. + الفوائد المحصلة من توظيفات الأموال + الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ج . **تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل** (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)، و تحدد كما يلي³:

التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها + التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

2 - جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة :

إن الطريقة غير المباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري تتركز على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان⁴:

__ أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات ، تغيرات الزبائن ، المخزونات، تغيرات الموردين...)

¹ قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سابق، ص 55.

² قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سابق، ص 56.

³ قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سابق، ص 52.

⁴ قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008 ، مرجع سابق، ص 26.

__ التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة)؛

__ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

و الجدول الأتي يوضح جدول تدفقات الخزينة حسب هذه الطريقة :¹

جدول رقم 6: تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: . الاهتلاكات و الأرصدة . تغير الضرائب المؤجلة . تغير المخزونات . تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى . تغير الموردين و الديون الأخرى . نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن إقتناء تسيبتات تحصيلات التنازل عن تسيبتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة و معادلاتها عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدججة.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, المرجع السابق, ص 36

¹ قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سابق ، ص 36.

إن الاختلاف بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة في إعداد جدول تدفقات الخزينة ناجم عن كيفية تقديم تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل). فالطريقة المباشرة تقدم هذا النوع من التدفقات في شكل عناصر رئيسية لدخول و خروج السيولة الإجمالية للزبائن و الموردون و الضرائب و غيرها من العناصر المعنية بتدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال قصد إبراز التدفق المالي الصافي، بينما الطريقة غير المباشرة تعتمد على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة كالإهلاكات التي لا يرافقها تدفق نقدي حقيقي خارجي و الزبائن و الموردون التي بعد فترة معينة تتحول إلى تدفق نقدي داخلي أو خارجي أو العناصر التي ليس لها علاقة بأنشطة الاستغلال كفائض أو عجز التنازل عن الاستثمارات، وتبقى باقي التدفقات الأخرى و المتمثلة في تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل تعرض كلا على حدى و بنفس الطريقة المباشرة و على هذا الأساس سنقوم بعرض كيفية حساب تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة الاستغلال حسب الطريقة غير المباشرة فقط باعتبار النوعين الآخرين تم عرضهم .

❖ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال وتحدد كمايلي:

صافي نتيجة السنة المالية + الإهلاكات و المؤونات - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين و الديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

يهدف جدول الخزينة الى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة و يوضح دخول و خروج السيولة المتاحة لدى المؤسسة بتجزئتها إلى ثلاثة أقسام رئيسية بحسب طبيعتها:

- __ تدفقات الخزينة المرتبطة بنشاطات الاستغلال؛
- __ تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار¹؛
- __ تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل.

¹ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص ص 198

المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة

هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحققة في إطار المخطط المحاسبي الوطني, لكنه أصبح جدولا رئيسيا يمكن بواسطته إعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا في التحليل المالي يمثل جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليلًا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

و من المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي¹:

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية.
- ✓ تغيرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- ✓ المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- ✓ عمليات الرسملة (الإرتفاع, الإنخفاض, التسديد..).
- ✓ توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.
- ✓ عرض جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة حسب النظام المالي المحاسبي.

المطلب الخامس: الملحق

يشمل ملحق القوائم المالية على ما يلي²:

- ✓ الطرق و القواعد المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات و القوائم المالية.
- ✓ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية, حساب النتائج, جدول التدفقات النقدية و جدول تغيير رؤوس الأموال.
- ✓ المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة و المؤسسات المشتركة و سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعلومات.

¹ الجريدة الرسمية, مرجع سابق, ص ص 26 27.

² الجريدة الرسمية, مرجع سابق, ص 27.

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية والذي يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، ونعني بالتوازن المالي تمويل الأصول الثابتة التي لا تستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى نقود إلا بعد مدة زمنية طويلة، وبالتالي وجب تمويلها بالأموال الدائمة بينما الأصول القابلة للتحويل في مدة قصيرة يجب تمويلها بالالتزامات أو الديون القصيرة الأجل و لدراسة التوازن المالي يجب الاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية تتمثل في: رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل و الخزينة.

المطلب الاول : أهمية التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

من خلال تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية تصبح الأخيرة تستجيب إلى الأهداف المالية أي تأخذ القيم الحقيقية لا القيم التاريخية المسجلة في الدفاتر المحاسبية، ونستطيع دراستها وتحليلها انطلاقاً من عدة أدوات، من بينها التحليل الموازنات المالية حيث يعرف التوازن المالي بأنه "الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة ديون القصيرة الأجل، وكذلك يحقق معها اليسر المالي"¹

والتوازن المالي هو توازن جزء يتبع التوازن الاقتصادي حيث يبحث عن توافق الإحتياجات الاستثمارية والتمويلية وهذا في الأجلين المتوسط والطويل وبهذا يتوازن الهيكل مع الهيكل الاستثماري وقد يحدث عدم التوازن أي عدم كفاية المقبوضات لمواجهة المدفوعات المطلوبة.

ولكي تحقق المؤسسة توازنها يجب عليها تجنب اعتمادها على الديون القصيرة الأجل في تمويل أصولها الثابتة، فالقيم الثابتة تمول عن طريق الأموال الدائمة أي الأموال الخاصة أو الديون طويلة الأجل أو متوسطة الأجل و تسمح بتوفير وقت لاسترجاع القيم الثابتة، وهذا بواسطة الاهتلاك الذي يسمح بدوره بإعادة تطوير الاستثمارات وكذلك متابعة مردوداتها والموجودات اللازمة لتسديد القروض الطويلة والمتوسط الأجل التي مولتها.

و يجب توفير شرط التوازن المالي في هذه الأصول والذي يشترط أن يكون رأس المال الدائم كافي لتمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة تمول بالقروض قصيرة الأجل، أي إن درجة سيولة عنصر من عناصر الأصول أكبر أو يساوي درجة استحقاق رأس المال الذي يسمح بالتمويل

كما يجب أن تكون فترة تحصيل حقوق المؤسسة أقل من مدة استحقاق ديونها، ومنه يستلزم على المؤسسة أن توفر هامش أو فائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة وهو ما يسمى بقاعدة "تأمين الإحتياط"، إذ تنص هذه القاعدة على أنه " لا يجب تمويل كافة الأصول المتداولة بواسطة الديون قصيرة الأجل وإنما تمول جزئياً بواسطة الأموال الدائمة، ومنه الجزء المستخدم من الأموال الدائمة في تمويل الأصول المتداولة يطلق عليه رأس المال العامل الدائم أو الصافي.

¹ سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال "التحديات الزهينة"، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000، ص30

- ويظهر التوازن المالي كهدف محدد من حياة المؤسسة ، مع بقائها واستمراريتها وتبرز أهميته من خلال ¹:
- يسمح لها بتأمين تمويل احتياجات الاستثمار الثابتة في الأموال طويل الأجل
 - يعتبر كضمان لسداد الديون في الأجل القصير ويحمي بطريقة تلقائية من خطر العسر المالي.
 - يكشف تحليله عن درجة الاستغلال المالي لاتجاه الغير
 - يؤدي تحقيقه إلى تخفيف الخطر المالي .
 - يمثل مؤشر رأس المال العامل الصافي كضمان لتمويل احتياجات الاستغلال وسداد الديون الطويلة في الأجل القصير.

المطلب الثاني: دراسة رأس المال العامل

يستعين المحلل المالي عند عملية التقييم بدراسة رأس المال العامل كأحد الأدوات التي تقيم الهيكل المالي للمؤسسة قيد الدراسة، بمعنى هل هو متوازن أم لا ؟ أي هل تتمكن المؤسسة من سداد التزاماتها ؟ وفي هذا السياق سنتعرض بالدراسة إلى تعريفه ثم كيفية حسابه.

الفرع الأول: تعريف رأس المال العامل:

يعرف التحليل المالي " هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي و يسمى أيضا هامش الأمان و هو جزء من الأموال الدائمة التي تفيض عن الأصول الثابتة أو جزء من الأصول المتداولة المغطى بالأموال الدائمة، فحين لا تلجأ المؤسسة لتغطية الإستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ إلى الأموال طويلة الأجل ²" هو عبارة "عن فائض الأموال المتداولة عن الخصوم المتداولة"³ من خلال التعاريف السابقة يتضح أن رأس المال العامل هو فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، و يمثل الجزء من الأموال الدائمة المحققة لتمويل دورة الاستغلال، بمعنى أنه يتم التمويل بالأموال التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة، وتكون الأموال موجهة للأصول التي مدة تحويلها إلى سيولة أقل من السنة.

الفرع الثاني: حساب رأس المال العامل

يتم حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما: أسلوب أعلى الميزانية و أسلوب أسفل الميزانية
أ- من أعلى الميزانية : هذا الأسلوب يركز على تحديد أصل رأس المال العامل و المتغيرات المحددة له، و يمكن توضيح الحساب من أعلى الميزانية كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ سعيد فرحات جمعة، مرجع سابق ، ص 259

² إلياس بن ساسي و يوسف قرشي، مرجع سابق، ص 65.

³ هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص 133.

رأس المال العامل الصافي هو الضمان المتمثل في جزء كبير من رأس المال الدائم غير المستعمل في تمويل الموجودات الثابتة و لطبيعة رأس المال العام الصافي وجهان رئيسيان من ناحية:

✓ **وجهة طبيعة التمويل** : حيث أن رأس المال العامل الصافي يتحصل على موارده التمويلية من رؤوس الأموال الدائمة (الأموال الخاصة أو قروض طويلة الأجل أو متوسطة).

✓ **وجهة الاستثمار** : حيث أن رأس المال العامل يظهر الأوجه الكلاسيكية للاستثمار ويختلف بتميزه كعنصر أساسي من أدوات الإنتاج التي لا يمكن تحديدها .

ب- من أسفل الميزانية : رأس المال العامل الصافي هو ذلك الفائض في الأموال المتداولة مقارنة بالديون القصيرة الأجل و هدفه تمويل جزء من دورة الاستغلال، و يمكن توضيح هذا الحساب كما يلي:

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

الفرع الثالث: الدلالة المالية لرأس المال العامل :

يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل، غير أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير احد أو كل المتغيرات المتكونة له بالنقصان أو الزيادة ، ومن العوامل التي تغير في حجمه.¹

✓ **بالزيادة:**

- زيادة الأموال الخاصة و القروض طويلة الأجل

- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية

✓ **بالنقصان:**

- اقتناء أصول جديدة إنتاجية

- تسديد القروض الطويلة الأجل

- نقصان في قيم الأصول الخاصة

وعلى العموم هناك أربع عناصر أو حالات يمكن أخذها بعين الاعتبار تبعا لكل أسلوب:

1- **أسلوب أعلى ميزانية**: يعبر رأس مال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويمكن

حصرها في ثلاث حالات:

❖ **الحالة الأولى: رأس المال العامل الموجب: $FR > 0$**

و هي الحالة المفضلة (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة)، وتعني أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة و فائض هذه الأخير يستعمل في تمويل الأصول المتداولة.

¹ إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص 68 70.

❖ الحالة الثانية : رأس المال العامل يساوي الصفر : $FR=0$

وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة قد مولت أصولها المتداولة من مواردها قصيرة الأجل و هو ما يشكل قاعدة التوازن المالي الأدنى و هذا لا يمكن أن يطول لكون دورة الاستغلال غير مستقرة.

وهذه الحالة نادرة الحدوث أي تمثل التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات و تمثل الوضع الأمثل

لتسيير عملية الاحتياجات المالية في المؤسسة

❖ الحالة الثالثة: رأس المال العامل السالب $FR<0$

وهذا يعني أن الأموال الدائمة لا تكفي لتغطية الأصول الثابتة، في هذه الحالة سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الآجال القصيرة من تسديد المستحقات، أي عدم توفر السيولة اللازمة و هذا يدل على ضعفها المالي و في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء من هذه الاحتياجات فقط ، مما يستدعي البحث عن موارد أخرى لتغطية العجز في التمويل

2- أسلوب أسفل الميزانية : يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الاصول المتداولة والقروض قصيرة

الأجل، وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر :

❖ الحالة الأولى: رأس المال العامل الموجب: $FR>0$

وهذا يعني أن الأصول المتداولة اكبر من القروض قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويبقى فائض يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في التوازن المالي للمؤسسة .

❖ الحالة الثانية : رأس المال العامل يساوي الصفر : $FR=0$

وهذا يعني أن الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل ، في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الاصول المتداولة دون تحقيق فائض او عجز وهي حالة مثلي نادرة الحدوث

❖ الحالة الثالثة: رأس المال العامل السالب $FR<0$

وهذا يعني أن الأصول المتداولة اقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير .

3- قاعدة الاستدانة القصوى : حيث تلعب القروض قصيرة الأجل دورا تكميليا لحل مشكلات ظرفية طارئة ،

في حين أن الديون المتوسطة والطويلة الأجل هي المعنية بقاعدة الاستدانة القصوى ، وتحدد وفقا لحدين :

❖ **الحد الاول :** ألا يتعدى إجمالي هذه الديون إجمالي الأموال الخاصة، وهو ما يعبر عنه بقاعدة 50/50

أي ألا تتعدى الديون المتوسطة والطويلة نصف الأموال الخاصة .

❖ **الحد الثاني :** ألا يتعدى إجمالي الديون المتوسطة والطويلة الأجل قيمة ثلاث سنوات من التمويل الذاتي.

4- قاعدة التمويل الأقصى : حيث إن كل عملية استثمار يجب ألا تتعدى مستوى الاستدانة فيها نسبة معينة

(50% إلى 70%) من قيمة الاستثمار الماضي.

الفرع الرابع: أنواع رأس المال العامل:

إضافة إلى رأس المال العامل الصافي، فالمؤسسة تحسب رؤوس أموال عاملة أخرى من أجل تقدير مصادر التوازن والاختلال في الهيكل المالية، إذ نجد:

1. رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة التي تمول الأصول الثابتة، ويسمح

بتقدير الأصول الثابتة بالنسبة للأموال الخاصة بدون الديون طويلة وقصيرة الأجل، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة} \\ \text{رأس المال العامل الخاص} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون} \end{aligned}$$

2. رأس المال العامل الخارجي: وهو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال الإجمالي أو الأصول

المتداولة، وهو أيضا الفرق بين الأصول المتداولة والأموال الخاصة وتحسب بالعلاقات التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الخارجي} &= \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص} \\ \text{رأس المال العامل الخارجي} &= \text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل} \\ \text{رأس المال العامل الخارجي} &= \text{الأصول المتداولة} - \text{الأموال الخاصة} \end{aligned}$$

3. رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها النشاط الاستغلالي

للمؤسسة، أو هو مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل ويشمل مجموعة الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقات التالية:

$$\begin{aligned} \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{الأصول المتداولة} \\ \text{رأس المال العامل الإجمالي} &= \text{قيم الاستغلال} + \text{القيم القابلة للتحقق} + \text{القيم الجاهزة} \end{aligned}$$

4. رأس المال العامل الدائم: ويقسم هذا النوع إلى قسمين وهما رأس المال العامل المبدئي ورأس المال

العامل العادي وهذا النوع بدوره يمثل الحد الأدنى من الأصول المتداولة الذي يجب وجوده في المؤسسة طالما أن عملياتها مستمرة.

5. رأس المال العامل المتغير: يساعد هذا التقسيم الإدارة على وضع الخطط المالية السليمة لأنها بذلك

قامت بتحديد مصادر التمويل لكل نوع، وهذا يعني أن الأصول المتداولة الدائمة تكون عن طريق الاستثمار طويلة الأجل لأن تمويلها عن طريق رأس المال العامل الدائم، أما الأصول المتداولة المؤقتة أو (رأس المال العامل المتغير) فتمويله يتم عن طريق الاستثمارات قصيرة الأجل.

الفرع الخامس: العوامل المؤثرة في رأس المال العامل :

هناك عدة عوامل تؤثر في رأس المال العامل و نذكرها كما يلي:

- 1- **دورة الاستغلال:** فنجد أن حجم رأس المال يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب حجم كبير من الأموال لتغطيتها والعكس صحيح فمثلا المؤسسات التجارية دورة استغلالها قصيرة، أما المؤسسات الصناعية فدورتها طويلة.
- 2- **التغيرات الموسمية :** بعض المؤسسات تتميز بنشاط غير موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كأن يرتفع سعر المواد الأولية في الفترة معينة ، لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة (مخزون العمل)
- 3- **حجم نشاط المؤسسة:** كلما كان حجم نشاط المؤسسة كبير، تحتاج إلى رأس المال عامل كبير والعكس صحيح.
- 4- **طبيعة النشاط:** تؤثر طبيعة النشاط على حجم رأس المال العامل ويمكن القول ان المؤسسات العامة تحتاج إلى قدر بسيط نسبيا من رأس المال لأن نشاطها ينسب على أساس الخدمات، أما المؤسسات التجارية فتحتاج إلى قدر نسبيا منه وتقف المؤسسات الصناعية في موقع وسط بين المرافق العامة والمؤسسات التجارية .
- 5- **مقدار المبيعات المنتظرة :** حيث تحتاج الزيادة في المبيعات إلى تمثيل إضافي لرأس المال العامل ، حيث تحتاج المؤسسة لمزيد من الاستثمارات في المخزون وفي النقدية ، وقد تؤدي زيادة المبيعات إلى زيادة أوراق القبض.
- 6- **زيادة مستوى الأسعار :** حيث تؤدي الزيادة في الأسعار إلى ضرورة زيادة الأموال المستثمرة في البضاعة و أوراق القبض والنقدية إذا أرادت المؤسسة الاحتفاظ بنفس رقم النقدية او الأعمال التي كانت تحقق قبل زيادة الأسعار.
- 7- **طبيعة منتوجات المؤسسة:** فراس المال العامل مرتبط بنوعية وحجم تصريف المنتجات وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.
- 8- **طبيعة عملية التصنيع :** تحتاج المؤسسات الصناعية التي تتميز العمليات التمويلية فيها بالتعقيد وباستغراقها لفترات طويلة نسبيا إلى قدر أكبر من رأس المال العامل لتمويل احتياجات التصنيع ، ففي هذه الحالة يتطلب التصنيع الاحتفاظ بقدر كبير من المخزون.
- 9- **العلاقة بين الشراء وشروط البيع :** فإذا كانت مهلة الدفع التي تحصل عليها المؤسسة من الموردين لتسديد خلالها قيمة أوراق الدفع تتقارب مع مهلة السداد التي تمنحها المؤسسة لعملائها ليقوموا بسداد قيمة المبيعات الآجلة ، فان ذلك معناه أن أوراق القبض تمول أوراق الدفع، أي تقوم بسداد ما لا يقلل من حاجة المؤسسة إلى قابض كبير من صافي الأصول المتداولة .
- 10- **قوة المركز المالي للمؤسسة وسمعتها في الأسواق:** حيث يمكن ذلك المؤسسة من الحصول على احتياجاتها العاجلة بشكل فوري يقلل من ضرورة الاحتفاظ بمبالغ كبيرة نسبيا في شكل نقدي.

11- طول دورة الرأس العامل : ويقصد بهذه الدورة الفترة التي تستغرقها النقدية في تحويلها إلى مواد خام ثم إلى سلع فمخزون ثم إلى مبيعات ثم إلى نقدية مرة أخرى ، فكلما طالت هذه الدورة زاد حجم رأس المال العامل.

الفرع السادس: تقييم كفاءة نشاط رأس المال العامل

يتم تقييم نشاط رأس المال العامل بقياس معدل دورانه، أي العلاقة التي تمثل قدرة رأس المال على توليد المبيعات.

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي رأس المال العامل}$$

وبالتالي فإن ارتفاع معدل الدوران يدل على كفاءة نشاط رأس المال العامل

المطلب الثالث: احتياجات رأس المال العامل

هو الآخر مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل، لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي خاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى لمؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الاحتياج منه.

الفرع الأول: تعريف الاحتياج في رأس المال العامل

من اجل قيام المؤسسة بوظائفها خلال دورة الاستغلال وجب عليها توفير مجموعة من العناصر والمتمثلة في المخزونات والمدينون ، وينتج عن ذلك ظهور مصادر قصيرة الأجل والتي تجدد بالقيم السابقة ، حيث المؤسسة تغطي أصولها المتداولة بمصادر قصيرة الأجل المتوفرة لديها ، لكن قد لا تغطي هذه الأخيرة الأصول المتداولة ، لذلك وجب على المؤسسة البحث عن مصدر آخر من اجل تمويل احتياجاتها ويسمي هذا الاحتياج باحتياج رأس المال العامل ولذي يعرف بأنه "إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة"¹

يتمثل احتياج رأس المال العامل (BFR) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم محققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) ، و يضم هذا الاحتياج عنصرين هما: احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFR_{ex}) و احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{hex}).

النوع الأول مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي، أما النوع الثاني فهو استثنائي غير متكرر لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، و ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين.....الخ، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن

¹ شعيب شنوف ، مرجع سابق، ص 216.

الأنشطة اعتمادا على حقوقها لدى المتعاملين ومخزنتها وبالتالي وجب على المؤسسة البحث عن مصادر لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.¹

من خلال التعريف السابقة، يمكن القول على أن الاحتياج في رأس المال العامل على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة بصفة حقيقية احتياجات السيولة عند مواعيد الاستحقاق الديون القصيرة الأجل ويضمن تسيير دورة الاستغلال بصورة عادية.

يمكن أن نقسم الاحتياج في رأس المال العامل تبعا لعلاقته بدورة الاستغلال إلى:

1) الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (**BFRex**): ويتميز بانتماء جميع عناصره سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال ويمكن حسابه انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

حيث تتمثل استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال في احتياجات الدورة (مخزونات، تسبيقات مقدمة لطلبات الاستغلال، حساب العملاء، حسابات أخرى، تكاليف مرتبطة بدورة الاستغلال) وموارد تمويلها (تسبيقات مستلمة على الطلبات، ديون الموردون، ديون جنائية واجتماعية، ديون أخرى، نواتج مرتبطة بدورة الاستغلال)، مع اقضاء حسابات الخزينة من استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال.

2) الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال (**BFRhex**): ويعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الاستثنائية أي التي ليس لها طابع التكرار ويمكن حسابه انطلاقا من العلاقة التالية:

$$\text{"إ ر م ع" خارج الاستغلال} = \text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}$$

أما الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي فيمكن حسابه انطلاقا من العلاقتين السابقتين كما يلي:

$$\text{"إ ر م ع" الإجمالي} = \text{إ ر م ع للاستغلال} + \text{إ ر م ع خارج الاستغلال}$$

و بعبارة أخرى :

$$\text{"إ ر م ع"} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{القيم الغير الجاهزة أو القيم القابلة للتحقيق}) - (\text{الديون}$$

$$\text{القصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

$$= (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون ق أ} - \text{سلفات مصرفية})$$

الفرع الثاني: حساب احتياج رأس المال العامل:

يتم حساب رأس المال العامل على مستويين هما:

1. على مستوى دورة الاستغلال :

$$\text{"إ ر م ع"} = \text{احتياج التموين} - \text{مورد تمويل} + \text{رصيد العمليات خارج الاستغلال}$$

¹يوسف قريشي، الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 84.

2. على مستوى الميزانية :

"إ ر م ع" = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

الفرع الثالث: التفسير المالي لاحتياجات رأس المال العامل

تأخذ احتياجات رأس المال العامل الحالات التالية:

أ) احتياجات رأس المال العامل تساوي الصفر: $(BFR=0)$

وهذا يعني أن احتياجات الدور تساوي موارد الدورة أي كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات أي حالة التوازن بالنسبة للمؤسسة وهي حالة عابرة.

ب) احتياجات رأس المال العامل موجبة: $(BFR>0)$

معناه إن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة فالمؤسسة في حاجة إلى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال و المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

ت) احتياجات رأس المال العامل سالب: $(BFR<0)$

هذا يعني أن احتياجات الدورة اصغر من موارد الدورة، أي أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض والمؤسسة لديها سيولة ولا يحتاج إلى رأس مال عامل موجب لكن يجب توفيره لمواجهة الأخطار غير المعتبرة.

الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في احتياجات رأس المال العامل:

1 - طبيعة النشاط: يمكن أن يختلف احتياج في رأس المال العامل من مؤسسة إلى أخرى رغم تساوي رقم الأعمال أي حسب طبيعة النشاط.

2 - دورة الإنتاج: المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة معتبرة يكون الاحتياج مرتفع ويكون مبلغ المخزونات مرتفع نتيجة طول دورة الإنتاج

3 - الاستثمارات: المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة ضعيفة يكون الاحتياج ضعيف وسلب في بعض الأحيان.¹

¹ محمد الزين خاف ربي ، مرجع سابق، ص 243.

المطلب الرابع: دراسة الخزينة

تعتبر الخزينة المؤشر المكمل للحكم على ما إذا كانت المؤسسة تحقق توازن مالي امثل أم لا، أي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات المؤسسة في الوقت المحدد، اعتماداً على مجموعة الأموال التي تعبر عنها الخزينة والتي هي بحوزة المؤسسة أي تحت تصرف المؤسسة خلال دورة استغلالية واحدة.

كما تلعب الخزينة دوراً أساسياً في المؤسسة فهي تحقق التوازن المالي في المدى القصير الأجل بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل، حيث كل العمليات التي تحققها المؤسسة تترجم بدخول أو خروج في الخزينة وهو ما يعرف بعمليات الاستغلال أو الاستثمار أو التمويل

الفرع الأول : تعريف الخزينة

تعتبر الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية و الديون ذات الاستحقاقية الحالية، فالأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، و أي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها.

وفي التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان ذلك مفضلاً، و يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة فزيادة قيمتها تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة.

وعموماً يمكن تعريف الخزينة على أنها تمثل الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية¹

فالخزينة هي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة.

الفرع الثاني : حساب الخزينة:

تحسب الخزينة الصافية بطريقتين هما:

أ- الطريقة الأولى : الخزينة هي الفرق بين القيم الجاهزة والسلفات المصرفية ويمكن توضيح ذلك بالعلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

وتستعمل هذه الطريقة عند القيام بالتوقعات للخزينة في المدى القصير، حيث تنشأ الصعوبات التي تواجهها الخزينة من سوء التقديرات الأولية لاحتياجات التمويل لدورة الاستغلال

¹ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 35.

ب/الطريقة الثانية: حيث تساوي الخزينة الصافية الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

الفرع الثالث : التفسير المالي للخزينة

تمثل الخزينة مجموعة الأموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة، لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبير عن توازنها المالي و سيولتها، و يمكن أن تأخذ ثلاث حالات هي:

❖ **خزينة سالبة ($TR < 0$)** : هذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل و هذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، و يفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض و الذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل و ذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة. و في بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.

❖ **خزينة موجبة ($TR > 0$)**: تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل و هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، و لكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة، و تطرح المؤسسة مشكلة الربحية ، أي الفائض معطل وبالتالي عليها معالجة هذا الأمر.¹

❖ **خزينة معدومة ($TR = 0$)**: و تعني أن رأس مال عامل و احتياج رأس مال عامل متساويين، و هذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل و في نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

و يمكن القول أنه لتحقيق التوازن المالي للمؤسسة يستلزم تحقق ثلاثة شروط مرتبطة مع بعضها البعض، ألا وهي:

✓ **الشرط الأول:** أن يكون صافي رأس المال العامل موجب، و يتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل

استثماراتها الثابتة اعتمادا على مواردها الدائمة

✓ **الشرط الثاني:** أن يغطي رأس المال العامل الصافي الاحتياج في رأس المال العامل، إذ لا يكفي أن تحقق

المؤسسة رأس مال عامل موجب، بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

✓ **الشرط الثالث:** أن تكون الخزينة موجبة و يتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين.

¹ عدنان تايه النعمي و ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 111.

المبحث الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

إن التحليل المالي بالنسب المالية يعد من أهم الوسائل الأدوات المستخدمة في دراسة المركز المالي والإئتماني للمؤسسة، حيث يدرس العلاقات المختلفة بين فترات الكشوفات المالية وعند نقطة زمنية محددة ، والغرض من هذه العلاقات هو توفير نتائج علي أعمال الشركة وظروفها المالية¹ و هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المالية المتخذة من طرف المؤسسة وذلك بصفة موضوعية وفي الظروف الخارجية المفروضة على المؤسسة، وعليه نتطرق في هذا المبحث إلى أربع مطالب، حيث نتناول في المطلب الأول تعريف النسب المالية، بينما في المطلب الثاني نتطرق إلى أهميتها، و في المطلب الثالث ندرس أنواعها و في المطلب الرابع نتناول أهم النسب المالية.

المطلب الاول :تعريف النسب المالية :

تعرف النسب المالية على أنها دراسة العلاقات بين متغيرين احدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر أو عدة عناصر² كما تعرف كذلك كونها عبارة عن "علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة تكون دالة لتقييم أداء النشاط معين عند نقطة زمنية معينة"³ تعرف كذلك على أنها تعبر عن القوائم المالية عن طريق النسب في التعرف علي مدى فعالية وحدوى القرارات الإستراتيجية و أثرها علي نتائج الأعمال في المشروع، كما تفيد في التعرف أيضا القرارات الإستراتيجية التي يلزم اتخاذها من جانب المشروع لتحسين الأداء المالي له⁴. من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النسب تعتبر كأداة لتقييم الجوانب الأساسية للمؤسسة هذا من جهة، إضافة إلى ذلك تعتبر أداة لإتخاذ القرار، كما أن مصطلح النسبة علاقة خاصة بين رقمين أو مقدارين كما يمكن أن تحدد على شكل مقدار قيمة، أو على شكل نسبة حيث أن حساب النسبة هي تقنية تتوافق والتحليل المالي وذلك بهدف تحديد بنية أو هيكل الأصول والاقتراض أو تقدير التوازن بين درجة السيولة لعناصر ودرجة استحقاقية العناصر الأخرى.

¹ عدنان تايه النعيمي و ارشد فؤاد التميمي ، مرجع سابق، ص 60.

² منير شاكر و اخرون، مرجع سابق، ص 40.

³ عدنان تايه النعيمي و ارشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 28.

⁴ حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل "التحليل المالي و دراسة صافي رأس المال العامل"، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت ، 2014، ص

المطلب الثاني: أهمية النسب المالية

تنحصر أهمية النسب المالية في أهم استخدامات المحلل المالي في المؤسسة لتقييم الوضعية المالية لها، نذكر بعضها في النقاط التالية:¹

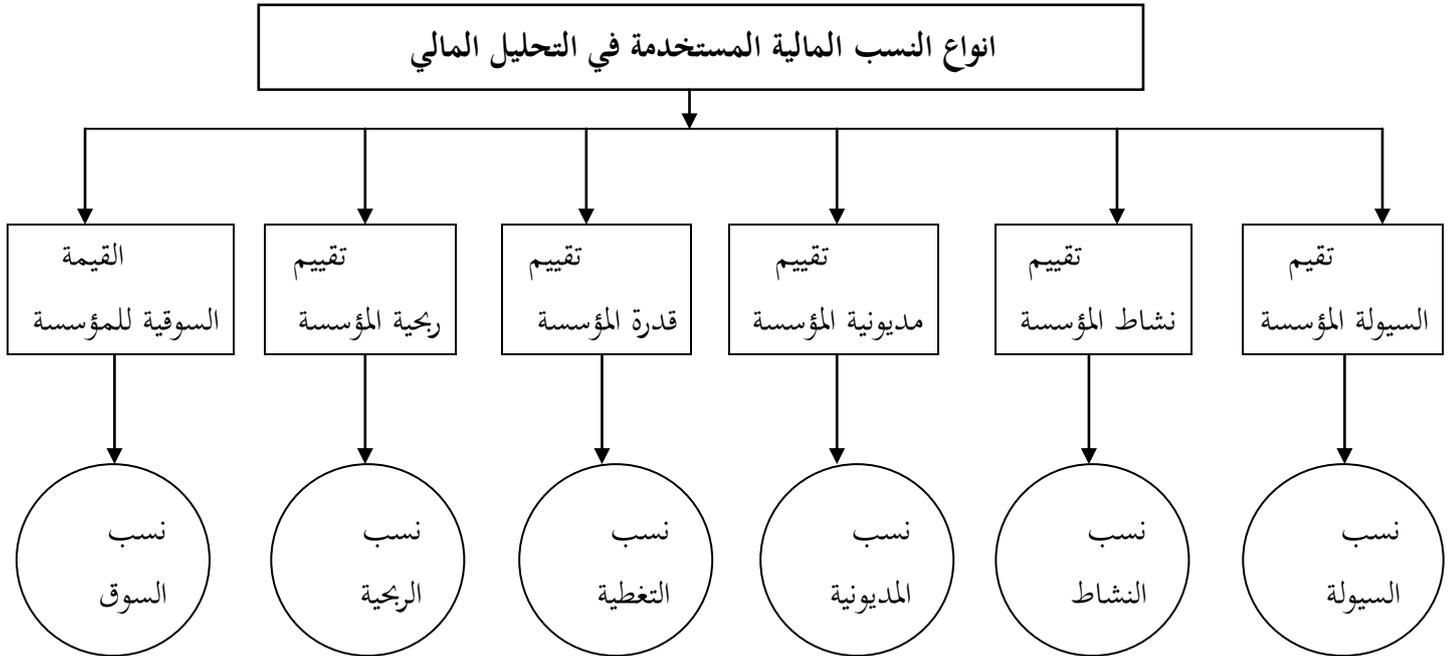
- تحقيق الالتزامات المالية القصيرة الأجل.
- تقدم النسب المالية معلومات عن المؤسسة وتفيد في تقييم سلوكيات الإدارة ومهارتها ومراكز الربحية كون قيمتها النسبية تعد على أساس المعلومات المفصّل عنها بالتقارير المالية.
- تعتبر من الأدلة التي تستخدم كأداة لتخطيط والقدرة التنبؤية .
- تنمي القدرات والمهارات المعرفية للمحلل المالي بالأدوات المناسبة للتحليل بالنسب المالية .
- اكتساب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في المجال التنبؤ بمجالات الفشل المالي للمؤسسة
- تلعب دورا كبيرا في تحقيق التوازن في البورصة الأوراق المالية وذلك بوجود المعلومات للنسب المالية.
- التحليل المالي بالنسب المالية له محتوى معلومات، لان نتائجه تستخدم في التنبؤ بفشل المؤسسات، وتساهم في تحسين قدرات التحليل لدى المحلل المالي، كما تستخدم في تقييم نوعية الديون وتدرجها.
- إعطاء تفسيرات للنتائج المالية حسب نوع النسبة وكيفية تركيبها والمراقبة الموضوعية للتطورات المالية في المؤسسة المالية .
- تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات ومتابعة تطور التسيير في داخل المؤسسة.
- اختيار نسب معينة من النسب الأساسية ووضع لها حدود لا يجب تعديها حين تكون الوضعية المالية للمؤسسة مقبولة حسب التفسيرات الموضوعية لهذه المؤسسة .
- دراسة النسب المالية وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف في كل مجال من مجالات عمل المؤسسة في المدى القصير وفي المدى الطويل الأجل.
- تفيد النسب المالية في تعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماته قصيرة الأجل التي تستحق الدفع خلال العام القادم.
- الحكم على مدى كفاءة المؤسسة في استثمار أموالها وهل تساهم هذه الأموال بشكل فعال في توليد المبيعات الكافية.
- تبيان مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أرباح المطلوبة .

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 34 44.

المطلب الثالث: أنواع النسب المالية:

يعتمد تحليل النسب المالية على استخدام مجموعة من النسب المالية التي تساهم في تحديد النتائج المالية و تقييم الوضع المالي للمؤسسة، و يمكن اختصارها في الشكل التالي:

شكل رقم 2: أنواع النسب المالية في التحليل المالي



المصدر: دريد كامل آل شبيب ، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة(عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 83

المطلب الرابع: أهم النسب المالية:

الفرع الأول: نسب الهيكلية:

تسمح لنا هذه النسب بإعطاء صورة واضحة عن الهيكل المالي للمؤسسة في تاريخ معين وذلك بمقارنة كل عنصر من عناصر الأصول أو الخصوم مع مجموع الميزانية ويوجد نوعين من نسب الهيكلية.

1/نسبة هيكلية الأصول:

ترتبط بطقية نشاط المؤسسة وبقطاعها الاقتصادي وكذلك تتعلق بمديونية المؤسسة و استقلاليتها و

الاستعمال الجيد لأموالها

وتحسب نسبة الهيكلية كما يلي :

نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة /مجموع الأصول.
نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة /مجموع الأصول
نسبة قيم الاستغلال = قيم الاستغلال /مجموع الأصول
نسبة القيم الغير الجاهزة = القيم الغير الجاهزة /مجموع الأصول
نسبة القيم الجاهزة = القيم الجاهزة /مجموع الأصول

2/نسبة هيكله الخصوم :

تبين المصادر التي استعملتها المؤسسة لتمويل استخداماتها خلال فترة معينة و الهدف من حسابها البحث عن الوضعية المثلى لتمويل هذه الاستخدامات و هي كما يلي :

$$\text{نسبة هيكله الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

وكلما ارتفعت هذه النسبة نجد إن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية

$$\begin{aligned} \text{نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل} &= \text{مجموع الديون الطويلة و متوسطة الأجل} / \text{مجموع الخصوم} \\ \text{نسبة الديون قصيرة الأجل} &= \text{الدين القصيرة الأجل} / \text{مجموع الخصوم} \end{aligned}$$

توضح نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم وعادة ما تكون قيمة الديون طويلة الأجل كبيرة نظرا لتخصيصها لتمويل الاستثمارات في حين أن الديون قصيرة الأجل تخصص لتمويل أو تغطية المصاريف الناتجة عند دورة الاستغلال.

الفرع الثاني: نسب التمويل :

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة وهن أهم هذه النسب:

1/نسب التمويل الدائم : تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\begin{aligned} \text{نسبة التمويل الدائم} &= \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}} \\ \text{الأموال الدائمة} &= \text{الأموال الخاصة} + \text{ديون طويلة الأجل} \end{aligned}$$

وتوجد ثلاث حالات لهذه النسبة:

- ✓ نسبة التمويل الدائم = 1 وهذا يدل على أن رأس المال العامل = 0
- ✓ نسبة التمويل الدائم > 1 هذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة معطل بقروض قصيرة الأجل أي إن المؤسسة أحلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الخصوم
- ✓ نسبة التمويل الدائم < 1 أي المؤسسة تغطي مخزونات رأس المال العامل الصافي المحقق فهذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد حتى تعمل المؤسسة في ارتياح .

2/ نسبة التمويل الخاص : تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة فهي تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}$$

وتميز فيه الحالات التالية :

✓ نسبة التمويل الخاص = 0 أي أن رأس المال العامل الخاص معدوم أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة و بالتالي رأس مال العامل يكون صافي.

✓ نسبة التمويل الخاص < 1 هذا يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى قيمة الديون طويلة الأجل لتمويل عناصر الأصول المتداولة

3/ نسبة الاستقلالية المالية: إن استقلالية المؤسسة تتعلق بمدى تعلقها بمديونيتها ولهذا يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}$$

$$\text{مجموع الديون} = \text{ديون طويلة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

و تعكس هذه النسبة تعكس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة و إتمادها على الأموال الخاصة بدل الديون.

4/ نسبة التمويل الخارجي "قابلية التسديد": أي مقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير بقدره المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها و بالتالي حظ في الحصول على ديون أخرى

يستحسن أن تكون قيمة هذه النسبة يكون 0.5 و ألا تتعدى 1.¹

الفرع الثالث: نسب الربحية و المردودية:

✓ نسب الربحية: تستخدم لتقييم القدرة على توليد الأرباح و في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما:²

أ - مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح، وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية :

$$\text{نسبة التشغيل} = \text{اجمالي أرباح التشغيل قبل الفوائد و الضرائب} / \text{صافي المبيعات}$$

$$\text{نسبة صافي أرباح التشغيل} = \text{صافي الربح بعد الضرائب} / \text{صافي المبيعات}$$

¹ مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص 46.

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 212.

وتستخدم النسبتان لقياس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج، أو هبوط حجم المبيعات، كما يتيح للمؤسسة كذلك معرفة نتائج القرارات التشغيلية و استثناء القرارات غير التشغيلية بالتركيز على الأرباح التشغيلية كقياس للأداء، و يعد هذا التحليل مهما عند مقارنة أداء الشركات في قطاع محدد أو الشركات التي تخضع لشرائح ضريبية مختلفة.

ب - مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المؤسسة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الإقتراض أو من الاثنين معاً .

وتضم هذه المجموعة نسب مالية مثل:

$$\text{نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الإحتياجات النقدية الأساسية}}$$

حيث تتمثل الإحتياجات النقدية الأساسية في: التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية + مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد و الأقساط خلال العام + النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية + المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

$$\text{مؤشر النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الربح}}$$

و هي نسبة مختلطة لأن صافي التدفق النقدي التشغيلي يتم الحصول عليه من قائمة التدفقات النقدية أما صافي الربح فيتم الحصول عليه من جدول حسابات النتائج

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{اجمالي أرباح التشغيل قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح العائد على الإستثمار و نضيف الفوائد و الضرائب و التكاليف المرتبطة بتمويل تلك الأصول أو تغير قيمتها نتيجة للحركة المستمرة فيها، لذلك يقترح بعض الأساتذة في التحليل المالي استخدام العائد على الإستثمار بدلا من العائد على الأصول، وتحدد بالمعادلة التالية :

$$\text{العائد على الإستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب}}{\text{مجموع الاصول}}$$

كما أن حق الملكية عرضة للتغير من سنة لأخرى خصوصا الاحتياطات المحتجزة، فانه يفضل حق الملكية (حقوق المساهمين) بعد الفوائد و الضرائب لكي يكون مؤشر أكثر دقة و يحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

❖ **القوة الإيرادية :** ويتوقف تحديدها على الزاوية التي يُنظر من خلالها لذلك المؤشر ، فإذا كانت القوة الإيرادية (EP) مرادفاً للعائد على الأصول فإنها تحدد بالمعادلة التالية:

$$\text{القوة الإيرادية} = \text{اجمالي أرباح التشغيل قبل الفوائد و الضرائب} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

أما إذا كانت مرادفاً للعائد على الإستثمار فإنها تحدد بالمعادلة التالية :

$$\text{القوة الإيرادية} = \text{صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب} \times \text{معدل دوران الأصول}$$

ومما يتوجب على المحلل المالي في تنفيذه لتحليل الربحية أن يميز بين مصطلح الربح من جهة Profit ، ومصطلح الربحية Profitability من جهة أخرى ، كما عليه أن يربط النسب المشار إليها أعلاه بمؤشر آخر سيرد ذكره لاحقاً عند عرض مجموعة نسب النشاط، ويقصد بهذا المؤشر ما يعرف بنسبة معدل دوران الأصول، حيث توفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى قدرة إدارة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد المبيعات والتي هي في الأساس المصدر الرئيسي للأرباح ، وبناء لذلك نلاحظ بأن هذه النسبة أي معدل دوران الأصول تعتبر أحد طرفي معادلة القوة الإيرادية للمؤسسة.

✓ **نسب المردودية :** تسمح لنا بحساب الربح على رأس المال وكذا مدى فاعلية استخدام الموارد المتاحة من طرف المؤسسة فالمردودية تبين لنا العلاقة الموجودة بين النتيجة التي تحصلت عليها المؤسسة ومختلف الوسائل و الموارد المستعملة من اجل الحصول على هذه النتيجة واهم هذه النسب:

1. **نسبة مردودية الأصول:** تعبر هذه النسبة عن نتيجة المقارنة بين ما تحصلت عليه المؤسسة وما استخدمته في عملية النشاط.

$$\text{نسبة مردودية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2. **نسبة مردودية النشاط:** تمثل العائد الناتج عن عملية الاستغلال فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال ولكن بما يقدمه رقم الأعمال من نتيجة، و تهتم بقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها عالي، وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

3. **نسبة مردودية الأموال الخاصة :** يتعلق الأمر بالأموال الخاصة بعد تخصيص النتيجة و بعد إدماج مؤونات الأخطار غير المحددة أو المحتملة دون سندات المساهمة، و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

4. نسبة مردودية الأموال الدائمة: تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم و الإستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج و تطويرها قصد تنمية نشاطها, تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة مردودية الأموال الدائمة = النتيجة الصافية + فوائد الديون / الأموال الخاصة + الديون و سندات المساهمة

الفرع الرابع: نسب السيولة:

الغرض من هذه النسبة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخوصوم, فهذه النسب تربط بين الأصول المتداولة و الخوصوم بهدف قياس صافي رأس المال العامل وبيان وجود توازن الديون قصيرة الأجل وما يقابلها من الأصول المتداولة. واهم النسب لقياس سيولة المؤسسة :

1-نسبة السيولة العامة: تبين لنا هذه النسبة كيفية التحول التدريجي للأصول المتداولة إلى سيولة بهدف مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل, ويتم حسابها كما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

و تأخذ نسبة السيولة العامة النسب التالية :

✓ نسبة السيولة العامة = 1 هذا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال عامل صافي معدوم
 ✓ نسبة السيولة العامة > 1 فهي وضعية سيئة وخطيرة للمؤسسة وعليها أن تراجع هيكلها المالي وذلك بزيادة الديون الطويلة الأجل أو رفع رأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها قصيرة الأجل وزيادة أموالها المتداولة.

✓ نسبة السيولة العامة < 1 أي رأس مال العامل موجب ووضعية المؤسسة حسنة و يمكنها مواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل.

2-نسبة السيولة المختصرة: هذه النسبة تبين مدى إمكانية تغطية الديون قصيرة الأجل للأصول المتداولة ولكن تستمد قيمة المحزونات التي لها قيمة و سيولة غير مؤكدة من القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة ويمكن حسابها كما يلي:

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل

وتكون قيمتها مرتفعة فقد حددت 0.3 كأدنى قيمة و 0.5 كحد أقصى وهو حد الضمان.

3-نسبة السيولة الفورية وهي التي تسمح بإجراء المقارنة بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

و تكون قيمة هذه النسبة على الأقل تساوي الواحد عندما تكون مدة استحقاق الديون أياما فقط أما في حالة كون مدة استحقاق الديون تفوق الأسبوع أو الشهر فمن الأمثل أن تقل هذه النسبة عن الواحد ، أي لا تترك الأموال السائلة بدون استعمال في الأصول أخرى لتحقيق المورد

4-نسب التداول : تقيس المدى الذي يمكن فيه تغطية و سداد الإلتزامات قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة و التي يمكن تحويلها إلى نقدية في مواعيد تتفق مع تواريخ إستحقاق هذه الإلتزامات دون الحاجة إلى تحويل أي أصول ثابتة إلى سيولة او الحاجة إلى إقتراض جديد. وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسب التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

5- نسبة سيولة الأصول: تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع

إجمالي الأصول وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{رأس المال العامل الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

6- نسبة تغطية النقدية: توضح هذه النسبة مدى تحقيق المؤسسة للكفاية النقدية لمواجهة إلتزاماتها الإستثمارية و التمويلية، و مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الإقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معا، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة والاستثمارية والتمويلية}}$$

تجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة ، هذه الملاحظة هي أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمؤسسة لكنهما في الوقت نفسه متضادين ، بمعنى أن مراعاة تحسين أحدهما ستكون على حساب الآخر ، من هنا تأتي أهمية مراعاة توفير التوازن بينهما، وبالتالي يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المؤسسة دائماً على أنه علامة صحة في أداء المؤسسة ، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سببا في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المؤسسة ، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس سلباً على مؤشرات سيولتها.

الفرع الخامس: نسب النشاط :

تأتي هذه النسب لتكتمل نسب التمويل و السيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة واهم النسب المتعلقة بالنشاط مايلي :

1/نسبة دوران المخزونات: وتفيد في التعريف على مدة تصريف المخزونات من المؤسسة أي أنها تعبر عن المدة التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\begin{aligned} \text{مدة دوران المخزون} &= (\text{متوسط المخزون} / \text{تكلفة البضاعة المباعة}) \times 100 \\ \text{متوسط المخزون} &= (\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}) / 2 \end{aligned}$$

يمكن حساب مدة دوران جميع أنواع المخزونات سواء كانت مواد أولية بضائع منتجات تامة.

2/مدة دوران العملاء:

$$\text{مدة دوران العملاء} = (\text{العملاء} + \text{أوراق قبض} / \text{مبيعات}) \times 360$$

3/ مدة دوران الموردين:

$$\text{مدة دوران الموردين} = (\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع} / \text{مشتريات}) \times 360$$

هذه المدة في الحالة العادية يجب أن لا تتجاوز 90 يوم ويجب على المؤسسة أن تحاول الاستفادة أكثر من الموردين بزيادة مدة استحقاق ديونها وتخفيض مدة استحقاق الزبائن حتى تستفيد من الفرق بين المدتين.

4/ مدة دوران الأصول: وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها ، وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس صحيح ومن أهم هذه المعدلات, نذكر:

$$\begin{aligned} \text{معدلات دوران الأصول} &= \text{صافي المبيعات} / \text{معدل مجموع الأصول} \\ \text{معدل دوران الأصول المتداولة} &= \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول المتداولة} \end{aligned}$$

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم المعايير والمؤشرات التي يستند إليها لتقييم وضعية المالية للمؤسسة، وأول معيار تم التطرق إليه هو التحليل بواسطة القوائم المالية، وللحكم على القوائم المالية للمؤسسة يتم استخدام مجموعة من المؤشرات هي: دراسة الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، و يتمثل المعيار الثاني في التوازن المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات هي: رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل والخزينة.

أما المعيار الثالث فيتمثل في النسب المالية وأهم أدوات قياسه نجد نسب السيولة ونسب التغطية ونسب المردودية أو الربحية وغيرها من النسب المالية التي تدرس لنا وضعية وحالة المؤسسة.

و مما تم التطرق إليه في هذا الفصل عبر المباحث الثلاث، يمكن القول أن النسب المالية أداة تحليلية مهمة إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها بصفة مطلقة بل يجب أن يتعدى ذلك إلى أدوات مساعدة وذلك لتفادي نقاط الضعف في هذه الأداة باعتبار أن هذه النسب تبقى غير كافية للحكم الدقيق على المؤسسة إن حققت أداء جيد أم لا، لأن النسب تعبر عن الحكم في فترة زمنية ثابتة ساكنة وبالتالي فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية غير محددة.

و كأداة مكتملة يمكن الاعتماد على جدول الاستخدامات والموارد وكذلك جدول التدفقات النقدية باعتباريهما يكتسبان الميزة الديناميكية في التحليل أي دراسة الظواهر عبر الزمن.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للوضع المالي
لديوان الترقية والتسيير العقاري
للبويرة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري

بعد الإحاطة بالجانب النظري و المتعلق بالمفاهيم الأساسية حول التحليل المالي في الفصل الأول، و تناول مختلف الأدوات المستخدمة في التحليل المالي لتقييم الوضع المالية للمؤسسة في الفصل الثاني، سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل ما سبق في الجانب النظري على الجانب التطبيقي و التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة و ما حققته من نتائج، و ذلك من خلال الاعتماد على الميزانية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة كأدوات لتقييم الوضع المالية للمؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري للبويرة.

و نستعرض هذه الأدوات في هذا الفصل ضمن أربع مباحث، المبحث الأول نتناول فيه لمحة عامة حول دواوين الترقية و التسيير العقاري و المبحث الثاني نتطرق فيه إلى دراسة و تحليل الميزانية المقدمة من طرف المؤسسة، أما المبحث الثالث فيتناول فيه دراسة و تحليل جدول حسابات النتائج، و في المبحث الرابع نتناول دراسة و تحليل جدول تدفقات الخزينة.

المبحث الأول : لمحة عامة حول دواوين الترقية و التسيير العقاري :

يمكن تعريف دواوين ت.ت.ع حسب النصوص القانونية الحالية على أنها مؤسسة اقتصادية تملك الدولة رأس مالها مع استقلالها المالي و التسيير ، يتحدد نشاطها بصفة عامة في الترقية و التسيير العقاري على مستوى القطر الوطني تخضع علاقتها مع الغير إلى القانون العام ، يصطلح عليها بمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (C.I.P.E)

المطلب الأول :الاطار التنظيمي لدواوين الترقية و التسيير العقاري :

لتمكيننا من تعريف دواوين الترقية و التسيير العقاري لابد من معرفة التحولات التي عرفتها طبيعتها القانونية منذ إنشائها إلى يومنا هذا .
عرفت ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

و هي المرحلة الممتدة من تاريخ إنشاء دواوين الترقية و التسيير العقاري سنة 1974 إلى غاية سنة 1985 و أهم ما ميز هذه المرحلة هو عدم استقلال الدواوين في تسييرها اتجاه الإدارة العمومية ، و أهم النصوص القانونية التي تناولت تنظيم و عمل الدواوين خلال هذه المرحلة تتمثل في :

01- الأمر رقم 63/74 المؤرخ في 10/06/1974 المتضمن إنشاء و تحديد نظام دواوين الترقية و التسيير العقاري

02-02- الأمر رقم 93/76 المؤرخ في 23/10/1976 المحدد لشروط إنشاء و تنظيم و عمل دواوين الترقية و التسيير العقاري للولاية.

03- المرسوم 143/76 المؤرخ في 23/10/1976 المتضمن إنشاء دواوين الترقية و التسيير العقاري للولاية .
04- المرسوم رقم 01/80 المؤرخ في 05/01/1980 المتعلق بإنشاء وتنظيم وعمل دواوين الترقية و التسيير العقاري لولاية الجزائر أحكام المادة 01 من الأمر رقم 93/76.

05-المرسوم رقم 502/82 المؤرخ 25/12/1982 المعدل و المتمم للأمر رقم 93/76 .

06- الأمر الوزاري المشترك المؤرخ في 01/06/1985 التنظيم الداخلي لدواوين الترقية و التسيير العقاري للولاية .

المرحلة الثانية :

و هي المرحلة الممتدة من سنة 1985 إلى غاية 1991 . عرفت دواوين الترقية و التسيير العقاري تعديلا في طبيعتها حيث أصبحت مؤسسة اقتصادية عمومية محلية و هذا بموجب أحكام المادة 01 من المرسوم رقم 270/85 المؤرخ في 05/11/1985 المتضمن تحويل و تنظيم أعمال دواوين الترقية و التسيير العقاري للولاية.

و أهم النصوص القانونية التي تناولت تنظيم و عمل دواوين ت.ت.ع ، مايلي :

01- المرسوم 270/85 المؤرخ في 1985/11/05 . (المتضمن تحويل و تنظيم أعمال دواوين الترقية و التسيير العقاري للولاية)

02- المرسوم 200/83 المؤرخ في 1983/03/19 المحدد لشروط إنشاء و تنظيم و عمل المؤسسات العمومية.

المرحلة الثالثة :

و هي المرحلة الحالية و الممتدة منذ سنة 1991 إلى يومنا هذا و خلال هذه المرحلة عرفت دواوين ت.ت.ع تحولاً أساسياً، ذلك أنها أصبحت مؤسسة عمومية تجمع بين خصائص الشركات الخاصة و المؤسسات العمومية وهذا تنفيذاً لمقتضيات المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 147/91 المؤرخ في 1991/05/12.

و من النصوص القانونية التي تناولت تنظيم و عمل دواوين ت.ت.ع خلال هذه المرحلة مايلي :

01- المرسوم التنفيذي رقم 147/91 المؤرخ في 1991/05/12 المتضمن تحويل الطبيعة القانونية لدواوين ت.ت.ع و المحددة لكيفيات تنظيمها و عملها .

02- المرسوم التنفيذي رقم 08/93 المؤرخ في 1993/01/02 المتضمن تعديل و تنميط المرسوم التنفيذي رقم 147/91 .

03- قرار رقم 43 مؤرخ في 1998/10/19 يتضمن تحديد الاطار القانوني للهيكل التنظيمي لدواوين الترقية و التسيير العقاري

04- منشور مؤرخ في 1998/11/18 يتضمن تطبيق أحكام القرار الوزاري المؤرخ في 1998 /10/19 .

و تم تأسيس ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة طبقاً للأمر رقم 76/63 الصادر في 23 أكتوبر 1976 المثبت لشروط التأسيس للمنظمات و سير وكالات الترقية و التسيير العقاري بالولاية للمرسوم رقم 76/143 الصادر في 1976/10/23 . و تم تغيير الطبعة الثانية لديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 91 الصادر في 1991/05/12 وقد نص هذا الأخير الى المواد التالية :

المادة 01: " أن ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة نصب كمنشأة عمومية ذات طبيعة صناعية و تجارية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و تمارس و وظائفها على مستوى الولاية تحت وصاية وزارة السكن و العمران ."

المادة 02: المقر الاجتماعي لديوان يحدد في مقر الولاية.

المادة 03: ديوان الترقية والتسيير العقاري يتصرف في ممتلكات حقوق و واجبات الغرفة العمومية للسكن بالكراء معتدل لتواجد على مستوى الولاية.

أن ديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة مسير من طرف المدير العام المعين في

فترة أقصاه خمس سنوات و يدار عن طريق مجلس الإدارة المكون من:

رئيساً

ممثل لوزير السكن والعمران (DUC)

عضوا	مدير السكن والتجهيزات الاجتماعية لولاية البويرة (DLEP)
عضوا	مدير التهيئة و التخطيط على مستوى ولاية البويرة (DPAT)
عضوا	مدير تنظيم الشؤون العامة لولاية البويرة (DRAG)
عضوا	أمين خزينة ولاية البويرة

بالإضافة الى ممثلين 02 عن عمال الديوان لولاية البويرة

المطلب الثاني: مهام و أهداف و مجال نشاط الديوان

1-مجال النشاط:

يشمل نشاط ديوان الترقية و التسيير العقاري المجالات التالية:

1. ترقية البناءات
2. الإنابة عن أي متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة
3. الترقية العقارية
4. عملية تأدية الخدمات قصد ضمان الأملاك العقارية و إعادة الاعتبار إليها و صيانتها
5. عملية التسيير العقاري للأملاك المسندة و التي تشمل:
 - تأجير المساكن و المحلات ذات الاستعمال المهني و الحرفي أو التنازل عنها.
 - تحصيل مبالغ الإيجار و الأعباء المرتبطة بالإيجار و كذلك مقابل التنازل عن الأملاك العقارية التي تسييرها
 - المحافظة على العمارات و ملحقاتها قصد الإبقاء عليها بالاستمرار في حالة صالحة للسكن.
 - إعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي تسييرها و ضبط و مراقبة وضعية النظام القانوني الشاغلي الشقق و المحلات الكائنة بهذه العمارات.
 - تنظيم جميع العمليات التي تستهدف للاستعمال الأمثل للمجتمعات العقارية التي تسييرها و تنسق ذلك
 - ضمان تسيير جميع الأملاك التي ألحقت بها أو سوف تلحق بها حسب شروط خاصة في إطار و حدودية قواعد تسيير الممتلكات العقارية

2-المهام :

- من المهام التي أوكلت إلى ديوان الترقية و التسيير العقاري نذكر:
- تلبية حاجات السكن للولاية، تحمل المسؤولية الكاملة في نوعية البناءات و المراقبة بالإضافة إلى اختيار الأرض المناسبة لذلك
 - مراقبة أشغال ما بعد البناء و تهيئة الظروف اللازمة للسكن الاجتماعي

- تسند إليها أعمال الترميم و الإصلاح اللازم للسكنات البيئية من طرف الوكالة ذاتها
- كما تراعي الوكالات المكلفة المحددة من طرف وزير التخطيط و التجهيز و وزير السكن و التهيئة العمرانية لكل نوع من السكنات عند إجراء العقود
- أيضا ديوان الترقية و التسيير العقاري مكلف بمتابعة برنامجها المخطط من حيث:
- إتمام البناءات حسب المخطط سواء كانت سكنات أو محلات تجارية تحت السكنات
- تكلف بجمع الإيجار و الأعباء
- المحافظة على البنايات و المحيط الخارجي و صيانتها
- المتابعة القضائية لكل تعدي على البناية من طرف أصحاب السكنات الهاربين من دفع الكراء
- التنظيم و التنسيق لكل الأعمال الموجهة لحسن إشغال استعمال مجموعة البنايات التي تسييرها

3-الأهداف:

- يتولى ديوان الترقية و التسيير العقاري في إطار تجسيد السياسة الاجتماعية للدولة ترقية الخدمة العمومية في السكن لاسيما بالنسبة للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا ويهدف الى:
- كراء السكنات أو المحلات للاستعمال المهني التجاري و الحرفي .
 - تغطية الكراء و الأحياء التي تعود عليها
 - الحفاظ على البنايات و استقلاليتها.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية و التسيير العقاري

تكمن ركيزة نجاح أي مؤسسة في مدى حسن اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يوافق نشاطها و توزيع مهامه وفقا للمخطط الذي يشكل من مجموعة الدوائر الرئيسية و هي وفق الترتيب التالي:

1- المديرية العامة

2- دائرة الموارد البشرية و الوسائل العامة

3- دائرة المحاسبة و المالية

4- دائرة التحكم في انجاز المشاريع

5- دائرة التسيير و صيانة الممتلكات

هذه بالإضافة إلى الطابق الأرضي المخصص ل: الاستقبال، الأرشيف، مساعد الإعلام الآلي، مساعد الأمن و الوقاية، مكلف بتحويل الاتصالات

أولاً: المديرية العامة:

وفقاً لأحكام المرسوم 91 - 147، 12 ماي 1991م المتعلق بتحويل طبيعة النظم الثانية للمادة 16 لديوان

الترقية و التسيير العقاري و خاصة ب:

1- **المدير العام:** يعد العنصر الأساسي لأنه يشرف على تسيير الديوان و مشاريعه عن قرب و يعتبر

المسؤول الأول و الأخير على مدى نجاح و تسيير الديوان و نشاطه، و هو مكلف ب:

- ضمان تحقيق الأهداف المحددة للديوان و تنفيذ قرارات مجلس الإدارة
- التوقيع على جميع الإجراءات التي تنطوي على الديوان
- ممارسة سلطة الإشراف على جميع العاملين
- تحضير تقرير سنوي عن الأنشطة مع الميزانية العمومية و بيانات الدخل و إرسالها إلى الهيئة المشرفة بعد موافقة مجلس الإدارة

2- **المدير المساعد:** و هو مساعد مباشر للمدير العام و تقع تحت مسؤوليته ما يلي:

- رصد، تنسيق، متابعة و تنفيذ برامج العمل و الأهداف المحددة له
 - تمثيل المدير العام في الجان الداخلية و الخارجية
 - تحليل و تقييم الأنشطة التي تضطلع بها الهياكل التابعة لمكتب الديوان
- 3- **الأمانة العامة:** تعتبر كوسيلة اتصال بين مديريات الديوان و المديرية العامة و تعمل على خلق جو أكثر تنظيمي لتسجيل عمل المدير، كما تقوم بالإشراف على كل العمليات الشكلية، خاصة بمكتب المدير العام و هي مكلفة ب:

- تسجيل، نقل، تحرير الوثائق الخاصة بنشاط المديرية العامة

- تقسيم العمل و توزيع البريد الذي يصل إلى المديرية العامة عبر مختلف المديريات و إعلام جميع المسؤولين بالديوان بقرارات المدير العام
- استقبال الزوار بالمديرية العامة

4-الأمن الداخلي: يسهر على الأمن بالديوان و تمثل مهامه في:

- * وضع مخطط امن و السهر على تنفيذه إلى غاية إنتهائه من طرف المدير العام
 - * تنسيق و مراقبة نشاطات أعوان الأمن العاملين بالديوان
- #### 5- خلية المنازعات و الشؤون القانونية: مكلفة ب:

- * السهر على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتشريع و المتعلقة بمصلحة الديوان
- * السهر على تنفيذ القرارات و إصدار الأحكام لصالح الديوان
- * إعداد هياكل مساعدة الديوان في تنفيذ التشريعات و اللوائح

6- المراجعة الداخلية:

- * السهر على التنفيذ الجيد للطرق و القواعد و الإجراءات للتكفل بالمهام المتعلقة بكل فرع من فروع الديوان
- * تحليل و تقييم النشاط الإداري و المالي للديوان و متابعة التطبيق الجيد للتشريعات و اللوائح
- * تقييم أداء المجلس و الإصلاحات المقترحة إذا لزم الأمر من أجل تحسين أدائها

7- خلية التنظيم و نظام الإعلام الآلي و الاتصال:

- * تصميم سياسة معلومات عامة داخل الديوان
- * السهر على استثمار إمكانيات الإعلام الآلي
- * ضمان الاستخدام الرشيد للموارد و الكمبيوتر و صيانتها

ثانيا: دائرة الموارد البشرية و الوسائل العامة

تعني هذه المديرية بكل ما يتعلق بالإمكانيات البشرية و الوسائل الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالديوان كما تهتم بالتنسيق و مراقبة النشاطات المرتبطة بالتسيير الاحترافي المتعلق بمستخدمي الديوان. فهي المديرية اللازمة لتشغيل جميع الهياكل التابعة لمكتب و تنفيذ إجراءات لضمان الحفاظ على مصالح المجلس يأتي على رأسها رئيس يهتم بمتابعة الملفات الإدارية للمواطنين و حسن التسيير و الأداء، و تتكون هذه المديرية من مصلحتين

- مصلحة تسيير الموارد البشرية

- مصلحة الوسائل العامة

1- مصلحة تسيير الموارد البشرية:

تعتبر صلة الوصل بين الإدارة و الموظفين تتمثل مهامها أساسا في:

- احترام قواعد التوظيف
 - تنفيذ القرارات المتعلقة بالنصوص و الترقية
 - متابعة الحياة الوظيفية للموظفين و دفع الأجور
 - معالجة و متابعة العطل الخاصة بموظفي الديوان
- و تنقسم بدورها إلى خليتين
- أ- فرع التوظيف و التكوين
- ب- فرع الأجور و الشؤون الاجتماعية
- أ- فرع التوظيف و التكوين: تهتم بكل ما يخص تكوين الأفراد و تدريبهم بالتمهين و التربص يشرف عليها رئيس خلية و مسيري التوظيف و التكوين و تتمثل مهامها في:
- * تحضير مخطط التكوين بالتنسيق مع رؤساء المديريات و دراسة احتياجات الديوان من حيث التكوين و العمل على الاتصال مع مختلف مراكز التكوين
- * تكوين العمال و هذا بعد القيام بدراسة الاحتياجات التكوينية مع مختلف المديريات و اخذ ميزانية التكوين بعين الاعتبار

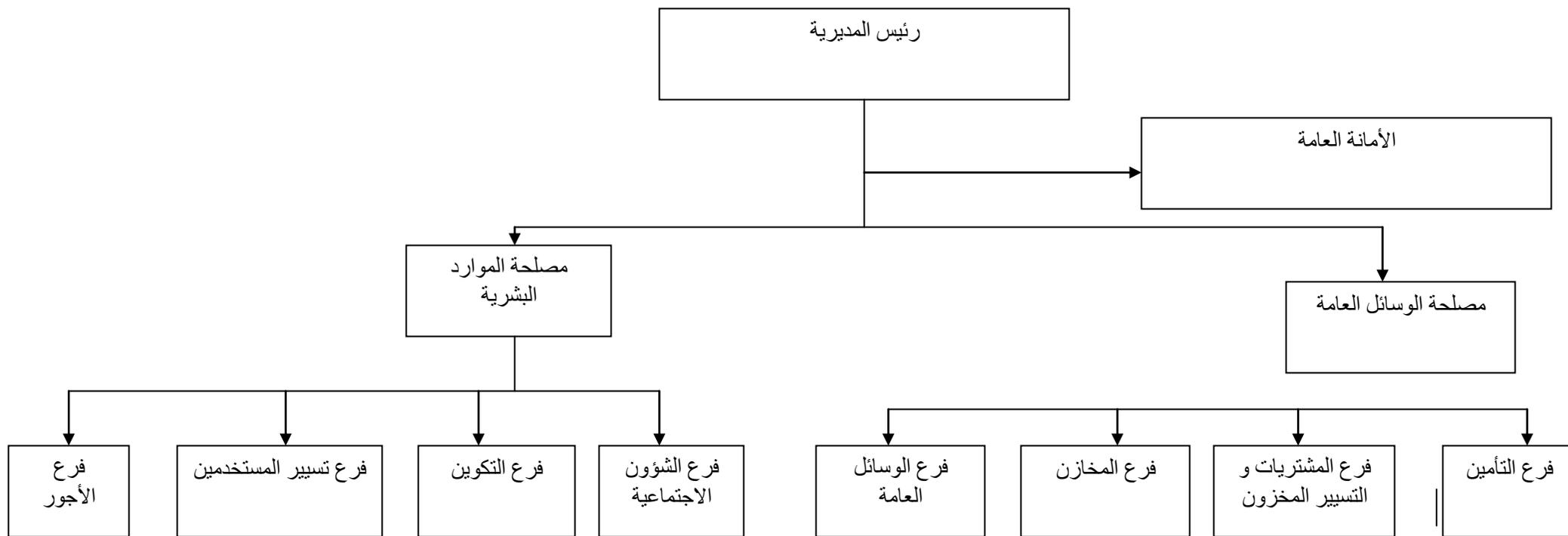
- * متابعة المتكويين داخل المؤسسة و الإشراف على مذكرة نهاية التربص
- * دراسة الاحتياجات في مجال المستخدمين بالتنسيق مع رؤساء المديريات و تنفيذ مخطط التوظيف
- * المتابعة و الإشراف على المتربصين من مختلف مراكز التكوين و الجامعات
- * المتابعة و الإشراف على تنفيذ عقود التوظيف (فيما يخص مدة صلاحيتها)
- ب- فرع الأجور و الشؤون الاجتماعية:

دورها تحرير دفع الرواتب و تهتم بالعطل المرضية و حوادث العمل بالتنسيق مع مصلحة الضمان الاجتماعي كما تقوم بالمراقبة الدقيقة للحضور من أجل تحديد الغياب و الانضباط في العمل

2- مصلحة الوسائل العامة: تتمثل مهامها عموما في

- تسيير الموارد المادية الخاصة بحظيرة الديوان
- إنشاء وسائل القياس للتوقعات الدورية للديوان
- * مسك دفاتر و قوائم الجرد
- * ضمان صيانة المرافق المادية للديوان
- * تخطي جميع الموارد المادية و عقود التامين للديوان

الشكل رقم 4: مديرية الموارد البشرية و الوسائل العامة



المصدر: مصلحة الموارد البشرية

ثالثا: دائرة المحاسبة و المالية

تتحم هذه المديرية بضمان جميع العمليات المالية المحاسبة الخاصة بالديوان و تحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ المهام التي تضطلع بها الوكالة لرصد و تنفيذ و ضمان السيطرة عليها، كما تتحم بضمان و صيانة و تحديد مكتب المحاسبة و توحيد جميع القيود المحاسبية، تتمثل هذه المديرية في:

1- مصلحة المحاسبة: تتمحور مهامها في:

- إقرار الميزانية و الإشراف على تنفيذها
- مسك الدفاتر وفقا للقواعد المعمول بها لدى الديوان و استكمالها
- إعداد الوثائق المتعلقة بالأنشطة المالية و المحاسبية للديوان وقوائم الجرد حساب قيمة الاستهلاك الخاصة بهم.

2- مصلحة المالية: تتحم بـ:

- ضمان المراقبة المنتظمة لمواقع الخزينة و الحركات المالية
- متابعة و تنفيذ المعاملات الضريبية بنشاط الديوان

3- مصلحة الاستثمارات:

- وضع و مراقبة برنامج الاستثمار السنوي .

4- مصلحة تحصيل الإيجار:

- تحصيل الإيجارات و حصيلة البيع
- تنفيذ جميع الإجراءات التنظيمية لضمان استرداد عائدات الإيجار و البيع

رابعا: دائرة التحكم في انجاز المشاريع

تقوم بإعداد و تنفيذ الاجراءات لبرنامج استئجار المساكن الاجتماعية كما أنها تقوم بالتنسيق و التسيير و متابعة المشاريع و هي تتألف من

1- مصلحة الدراسات و البرمجة:

- متابعة الدراسات و البرمجة لبرامج الديوان
- تنسيق و رصد الدراسات قبل انطلاق البرامج

2- مصلحة التسيير و الصفقات:

- تنفيذ الإجراءات التشريعية و الأنظمة المتعلقة بالمنشورات
- تحليل العروض و التفاوض في حدود الخطة المالية
- إجراء بحوث السوق لوضع جدول زمني من الرسوم المطلوبة في أي مفاوضات

مصلحة إدارة عمليات السلوك:

- رصد تنسيق العمل لتنفيذ برامج ترويجية و اجتماعية و معدات المكتب وفقا لشروط العقد و المعايير المقبولة في هذا المجال

خامسا: دائرة التسيير و صيانة الممتلكات

تتم بتوفير عمليات إدارة الممتلكات، نقل الملفات و العقارات وصيانتها، وضع و اتخاذ الإجراءات للحفاظ على الممتلكات، تعزيز العلاقات مع المستخدمين و جمعيات الممتلكات في اتصال مع الإجراءات ذات الصلة للحفاظ على الممتلكات

و تضم هذه المديرية:

1- مصلحة استغلال الممتلكات: و تشمل

* إضفاء الطابع الرسمي على العقود و الاتفاقات لاستئجار المنازل و المباني غير السكنية و رصد ملفات المستأجرين
2- مصلحة الصيانة:

* ضمان كافة معاملات البيع لديوان بوصفه جزءا من التشريعات و اللوائح
* وضع جداول زمنية لدفع الإيجار

3- مصلحة الصيانة و المحافظة على الممتلكات:

* تنظيم و مراقبة و رصد جميع أعمال الصيانة بالمطابقة مع الجدول الزمني
* التعامل مع عمليات واسعة، إصلاح و إعادة تأهيل الممتلكات

سادسا: دائرة التنمية و الترقية العقارية و العقار.

تتمثل مهامها مجملا في وضع و تنفيذ سياسة التنمية العقارية و الأراضي كما تقوم بتنسيق و متابعة مشاريع الإسكان التي بدأت نيابة عن المجلس، تطوير الأراضي من خلال الاستيلاء عليها لتشكيل أرض المحفظة و تمثل هذه المديرية ما يلي:

1- مصلحة الترقية العقارية:

- تطوير أنشطة التطوير العقاري

- إشراك الدراسات الفنية و الاقتصادية المتعلقة بجدول المعاملات العقارية

2- مصلحة التجارة:

- تنفيذ الإجراءات لشراء الأراضي بغرض تشكيل أرض المحفظة

- الاتصال مع الشركاء في الديوان فيما يتعلق بجائزة الأراضي (أرض الوكالة، السجل العقاري، كاتب العدل، التريبة و التعليم، خدمات الحقول...)

سابعاً: جناح المراجع

- 1- تغطية الإجراءات و الدخل و النفقات ذات الصلة بنقل الأصول
- 2- تنفيذ التحقيقات الإدارية و الفنية المتعلقة ببرامج الإسكان و شاغلها
- 3- توقف دوري حالات نتائج الإيجار و الإيرادات و مصروفات البيع و استرداد المتأخرات المستخدمة
- 4- الدفع المنتظم للعائدات و متابعة حركة حسابات الخزينة التي أجزاها الديوان.

المبحث الثاني : دراسة و تحليل الميزانية المقدمة من طرف ديوان الترقية و التسيير العقاري للبويرة:

المطلب الاول : عرض الميزانية المالية لسنوات 2017، 2018، 2019 :

ميزانية الأصول:

جدول رقم 7: الميزانية المالية (أصول)

2017	2018	2019			الأصول
		المبلغ الصافي	الإهتلاكات	المبلغ الإجمالي	
					الأصول غير الجارية
			76 000,00	76 000,00	الثبتات المعنوية
27 533 641,09	27 533 641,09	27 533 641,09		27 533 641,09	الأراضي
2 552 309 203,88	2 537 615 006,33	2 537 615 006,33	1 214 379 508,47	3 751 994 514,80	المباني
26 949 718,68	32 207 426,23	34 096 026,23	103 809 058,77	137 905 085,00	الثبتات المادية الأخرى
979 370 357,30	953 647 907,46	1 076 992 392,40		1 076 992 392,40	الثبتات الجاري إنجازها
29 995,00	29 995,00	29 995,00		29 995,00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
53 802 987,09	66 020 865,88	66 020 865,88		66 020 865,88	الضرائب المؤجلة على الأصول
3 639 995 903,04	3 617 054 841,99	3 742 287 926,93	1 318 264 567,24	5 060 552 494,17	مجموع الأصول غير الجارية
					الأصول الجارية
786 634 691,16	601 667 591,52	611 871 823,42		611 871 823,42	المخزونات
					حسابات الغير
238 814 105,45	828 339 918,78	668 940 418,13	27 017 419,98	715 957 838,11	الزبائن
927 683 758,99	962 377 544,89	1 102 582 417,70	453 325 064,87	1 555 907 482,57	المدينون الآخرون
199 331 186,28	202 178 170,98	230 132 488,91		230 132 488,91	ضرائب مماثلة
					الحسابات المالية و ما شابهها
135 059 939,32	129 083 915,04	129 083 915,04		129 083 915,04	التوظيفات و الأصول المالية الأخرى الجارية
868 356 018,20	1 107 892 937,04	926 940 317,77	129 083 915,04	1 056 024 232,81	الخزينة
3 155 879 969,40	3 831 540 078,25	3 689 551 380,97	609 426 399,89	4 298 977 780,86	مجموع الأصول الجارية
6 795 875 872,44	7 448 594 920,24	7 431 839 307,90	1 927 690 967,13	9 359 530 275,03	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (ملحق 1 و 2).

ميزانية الخصوم

جدول رقم 8: الميزانية المالية (خصوم)

بيانات	أرصدة السنة المالية 2019	أرصدة السنة المالية 2018	أرصدة السنة المالية 2017
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	4 244 495 147,30	4 244 495 147,30	4 244 495 147,30
النتيجة الصافية	39 781 705,09	55 365 941,40	-26 419 651,11
ترحيل من الجديد	-968 103 010,73	-968 103 010,73	-1 103 560 040,85
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	3 316 173 841,66	3 331 758 077,97	3 114 515 455,34
الخصوم غير الجارية			
القروض والديون المالية	1 759 670 984,12	1 759 377 732,49	1 633 354 775,47
المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	97 303 435,58	97 303 435,58	86 916 479,85
مجموع الخصوم غير الجارية	1 856 974 419,70	1 856 681 168,07	1 720 271 255,32
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات المرتبطة	103 700 481,21	99 655 788,25	98 488 269,30
الضرائب	221 192 678,21	235 497 982,43	141 098 271,93
الديون الأخرى	1 933 477 887,12	1 925 001 903,52	1 721 502 620,55
خزينة الخصوم	320 000,00		
مجموع الخصوم الجارية	2 258 691 046,54	2 260 155 674,20	1 961 089 161,78
المجموع العام للخصوم	7 431 839 307,90	7 448 594 920,24	6 795 875 872,44

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (ملحق 3 و 4).

المطلب الثاني : عرض الميزانية المالية حسب التحليل المالي:

بعد عرضنا للميزانية المالية لسنوات نقوم ببعض التغييرات و التعديلات البسيطة لبعض من المصطلحات الواردة في الميزانية المالية السابقة لتصبح عناصر الميزانية بالنسبة إلى الأصول كما يلي:

- الأصول غير الجارية = الأصول الثابتة
 - الأصول الجارية = الأصول المتداولة
 - المخزونات الجارية = قيم الإستغلال
 - حسابات الغير = قيم قابلة للتحقيق
 - الحسابات المالية و ما شابهها = قيم جاهزة
- أما عناصر ميزانية الخصوم فتصبح هكذا:

- رؤوس الأموال الخاصة = الأموال الخاصة
- الخصوم غير الجارية = ديون طويلة الأجل
- الخصوم الجارية = ديون قصيرة الأجل

و منه تصبح لدينا الميزانية التالية:

جدول رقم 9: الميزانية المالية (الأصول) حسب التحليل المالي

2017	2018	2019	البيانات
3 639 995 903,04	3 617 054 841,99	3 742 287 926,93	الأصول الثابتة
27 533 641,09	27 533 641,09	27 533 641,09	الأراضي
2 552 309 203,88	2 537 615 006,33	2 537 615 006,33	المباني
26 949 718,68	32 207 426,23	34 096 026,23	الثبتات المادية الأخرى
979 370 357,30	953 647 907,46	1 076 992 392,40	الثبتات الجارية إنجازها
29 995,00	29 995,00	29 995,00	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
53 802 987,09	66 020 865,88	66 020 865,88	الضرائب المؤجلة على الأصول
3 155 879 969,40	3 831 540 078,25	3 689 551 380,97	الأصول المتداولة
786 634 691,16	601 667 591,52	611 871 823,42	قيم الإستغلال
786 634 691,16	601 667 591,52	611 871 823,42	مخزونات جارية
1 365 829 050,72	1 992 895 634,65	2 001 655 324,74	قيم قابلة للتحقيق
238 814 105,45	828 339 918,78	668 940 418,13	الزبائن
927 683 758,99	962 377 544,89	1 102 582 417,70	المدينون الآخرون
199 331 186,28	202 178 170,98	230 132 488,91	ضرائب مماثلة
1 003 415 957,52	1 236 976 852,08	1 056 024 232,81	قيم جاهزة
135 059 939,32	129 083 915,04	129 083 915,04	التوظيفات و الأصول المالية الأخرى الجارية
868 356 018,20	1 107 892 937,04	926 940 317,77	الخزينة
6 795 875 872,44	7 448 594 920,24	7 431 839 307,90	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

جدول رقم 10: الميزانية المالية (الخصوم) حسب التحليل المالي

2017	2018	2019	البيانات
4 834 786 710,66	5 188 439 246,04	5 173 148 261,36	الأموال الدائمة
3 114 515 455,34	3 331 758 077,97	3 316 173 841,66	الأموال الخاصة
4 244 495 147,30	4 244 495 147,30	4 244 495 147,30	رأس المال الصادر
-26 419 651,11	55 365 941,40	39 781 705,09	النتيجة الصافية
-1 103 560 040,85	-968 103 010,73	-968 103 010,73	ترحيل من الجديد
1 720 271 255,32	1 856 681 168,07	1 856 974 419,70	ديون طويلة الأجل
1 633 354 775,47	1 759 377 732,49	1 759 670 984,12	القروض والديون المالية
86 916 479,85	97 303 435,58	97 303 435,58	المؤونات و المتجات المدرجة في الحسابات سلفا
1 961 089 161,78	2 260 155 674,20	2 258 691 046,54	ديون قصيرة الأجل
98 488 269,30	99 655 788,25	103 700 481,21	الموردون والحسابات المرتبطة
141 098 271,93	235 497 982,43	221 192 678,21	الضرائب
1 721 502 620,55	1 925 001 903,52	1 933 477 887,12	الديون الأخرى
		320 000,00	خزينة الخصوم
6 795 875 872,44	7 448 594 920,24	7 431 839 307,90	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

من خلال الميزانية المالية حسب التحليل المالي نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة كما يلي:

جدول رقم 11: الميزانية المالية المختصرة (الأصول) حسب التحليل المالي

2017		2018		2019		السنوات الأصول
النسبة المتوية	المبالغ	النسبة المتوية	المبالغ	النسبة المتوية	المبالغ	
% 53,5	3 639 995 903,04	% 48,6	3 617 054 841,99	% 50,4	3 742 287 926,93	الأصول الثابتة
% 46,5	3 155 879 969,40	% 51,4	3 831 540 078,25	% 49,6	3 689 551 380,97	الأصول المتداولة
% 11,6	786 634 691,16	% 8	601 667 591,52	% 8,3	611 871 823,42	قيم الإستغلال
% 20,1	1 365 829 050,72	% 26,9	1 992 895 634,65	% 27,0	2 001 655 324,74	قيم قابلة للتحقيق
% 14,8	1 003 415 957,52	% 16,5	1 236 976 852,08	% 14,3	1 056 024 232,81	قيم جاهزة
% 100	6 795 875 872,44	% 100	7 448 594 920,24	% 100	7 431 839 307,90	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

جدول رقم 12: الميزانية المالية المختصرة (الخصوم) حسب التحليل المالي

2017		2018		2019		السنوات الخصوم
النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	النسبة المئوية	المبالغ	
71,1 %	4 834 786 710,66	69,7 %	5 188 439 246,04	69,6 %	5 173 148 261,36	الأموال الدائمة
45,8 %	3 114 515 455,34	44,7 %	3 331 758 077,97	44,6 %	3 316 173 841,66	الأموال الخاصة
25,3 %	1 720 271 255,32	25 %	1 856 681 168,07	25 %	1 856 974 419,70	ديون طويلة الأجل
28,9 %	1 961 089 161,78	30,3 %	2 260 155 674,20	30,4 %	2 258 691 046,54	ديون قصيرة الأجل
100 %	6 795 875 872,44	100 %	7 448 594 920,24	100 %	7 431 839 307,90	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث : تحليل الميزانية المالية

تحليل الميزانية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

1 رأس المال العامل:

رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

جدول رقم 13: حساب رأس المال العامل الدائم

2019	2018	2017	البيان
5 173 148 261,36	5 188 439 246,04	4 834 786 710,66	الأموال الدائمة
3 742 287 926,93	3 617 054 841,99	3 639 995 903,04	الأصول الثابتة
1 430 860 334,43	1 571 384 404,05	1 194 790 807,62	رأس المال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات الثلاثة مع زيادة في قيمته كل عام, وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ومنه المؤسسة تحقق التوازن المالي.

رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

جدول رقم 14: حساب رأس المال العامل الخاص

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	3 114 515 455,34	3 331 758 077,97	3 316 173 841,66
الأصول الثابتة	3 639 995 903,04	3 617 054 841,99	3 742 287 926,93
رأس المال العامل الخاص	-525 480 447,70	-285 296 764,02	-426 114 085,27

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثلاثة سالب, مما يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون طويلة الأجل.

رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم قابلة للتحقيق + قيم الاستغلال + قيم جاهزة

جدول رقم 15: حساب رأس المال العامل الخاص

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	3 155 879 969,40	3 831 540 078,25	3 689 551 380,97
قيم الإستغلال	786 634 691,16	601 667 591,52	611 871 823,42
قيم قابلة للتحقيق	1 365 829 050,72	1 992 895 634,65	2 001 655 324,74
قيم جاهزة	1 003 415 957,52	1 236 976 852,08	1 056 024 232,81
رأس المال العامل الإجمالي	3 155 879 969,40	3 831 540 078,25	3 689 551 380,97

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خلال السنوات الثلاثة المدروسة رأس مال عاملي موجب و متزايد و هذا لتزايد قيمة الجاهزة و قيم قابلة للتحقيق.

رأس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

جدول رقم 16: حساب رأس المال العامل الأجنبي

2019	2018	2017	البيان
1 856 974 419,70	1 856 681 168,07	1 720 271 255,32	الديون طويلة الأجل
2 258 691 046,54	2 260 155 674,20	1 961 089 161,78	الديون قصيرة الأجل
4 115 665 466,24	4 116 836 842,27	3 681 360 417,10	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع الديون طويلة الأجل و الديون قصيرة الأجل.

2 احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (الديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية)

جدول رقم 17: حساب رأس المال العامل الأجنبي

2019	2018	2017	البيان
611 871 823,42	601 667 591,52	786 634 691,16	قيم الإستغلال
2 001 655 324,74	1 992 895 634,65	1 365 829 050,72	قيم قابلة للتحقيق
2 258 691 046,54	2 260 155 674,20	1 961 089 161,78	الديون قصيرة الأجل
/	/	/	تسبيقات بنكية
354 836 101,62	334 417 551,97	191 374 580,10	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال السنوات الثلاثة المدروسة، بما يعني أن احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها مما يجعلها في حاجة إلى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال بأن تعتمد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل احتياجات التمويل أو الاعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى المكتملة.

3 الخزينة:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياج رأس المال العامل}$$

جدول رقم 18: حساب الخزينة

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل الدائم	1 194 790 807,62	1 571 384 404,05	1 430 860 334,43
احتياجات رأس المال العامل	191 374 580,10	334 417 551,97	354 836 101,62
الخزينة	1 003 415 957,52	1 236 966 852,08	1 076 024 232,81

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن الخزينة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل أعلى من إحتياجات رأس المال العامل، وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض من الأموال و تستطيع تسديد ديونها و تمديد اجال لزيائنها، كما تدل كذلك على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في مشاريع استثمارية أو توظيفها في البنوك

تحليل الميزانية المالية عن طريق النسب المالية:

1. نسبة السيولة:

❖ نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

جدول رقم 19: حساب السيولة العامة

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	3 155 879 969,40	3 831 540 078,25	3 689 551 380,97
الديون قصيرة الأجل	1 961 089 161,78	2 260 155 674,20	2 258 691 046,54
نسبة السيولة العامة	1,61	1,70	1,63

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة أكبر من 1، مما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية التزاماتها القصيرة بالأصول المتداولة وتشكل رأس مال عامل موجب، وهذه النسب في تزايد مستمر مما يعني كذلك أن المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل

❖ نسبة السيولة المختصرة

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم 20: حساب السيولة المختصرة

البيان	2017	2018	2019
قيم قابلة للتحقيق	1 365 829 050,72	1 992 895 634,65	2 001 655 324,74
قيم جاهزة	1 003 415 957,52	1 236 976 852,08	1 056 024 232,81
الديون قصيرة الأجل	1 961 089 161,78	2 260 155 674,20	2 258 691 046,54
نسبة السيولة المختصرة	1,21	1,43	1,36

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن النسبة خلال السنوات الثلاثة المدروسة أكبر من 1, مما يعني أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة, و دون تجاهل أن النسبة المثلى تتراوح بين 0,3 و 0,5, لذلك فإن مثل هذه الوضعية هي غير ملائمة للمؤسسة.

❖ نسبة السيولة الفورية:

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم 21: حساب السيولة الفورية

البيان	2017	2018	2019
قيم جاهزة	1 003 415 957,52	1 236 976 852,08	1 056 024 232,81
الديون قصيرة الأجل	1 961 089 161,78	2 260 155 674,20	2 258 691 046,54
نسبة السيولة الفورية	0,51	0,55	0,48

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة في السنوات الثلاثة المدروسة فالنسبة أقل من 1 مما يعني أنها نسب مثالية تمنح المؤسسة القدرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة و التي تتجاوز الأسبوع أو أكثر.

2. نسبة الهيكلية

❖ نسبة هيكلية الأصول المتداولة

نسبة هيكلية الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

جدول رقم 22: حساب نسبة هيكلية الأصول المتداولة

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	3 155 879 969,40	3 831 540 078,25	3 689 551 380,97
مجموع الأصول	6 795 875 872,44	7 448 594 920,24	7 431 839 307,90
نسبة هيكلية الأصول المتداولة	0,46	0,51	0,50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن النسبة خلال السنوات الثلاثة المدروسة تقارب 0,5 ، مما يعني أن حركة الأصول المتداولة بطيئة ولا تحقق أرباح كبيرة .

❖ نسبة هيكلية الأصول الثابتة

نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول

جدول رقم 23: حساب نسبة هيكلية الأصول الثابتة

البيان	2017	2018	2019
الأصول الثابتة	3 639 995 903,04	3 617 054 841,99	3 742 287 926,93
مجموع الأصول	6 795 875 872,44	7 448 594 920,24	7 431 839 307,90
نسبة هيكلية الأصول الثابتة	0,54	0,49	0,50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن هذه النسبة خلال السنوات الثلاثة المدروسة شهدت انخفاض في سنة 2018 و هي في تصاعد في عام 2019, مما يعني أن حركة الأصول الثابتة متسارعة و ذلك راجع إلى مدى توازن سيولة المؤسسة.

❖ نسبة هيكلية الأموال الخاصة :

نسبة هيكلية الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

جدول رقم 24: حساب نسبة هيكلية الأموال الخاصة

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	3 114 515 455,34	3 331 758 077,97	3 316 173 841,66
مجموع الخصوم	6 795 875 872,44	7 448 594 920,24	7 431 839 307,90
نسبة هيكلية الأموال الخاصة	0,48	0,45	0,46

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال هذه النسبة, أنها تراجعت في سنة 2018 إلى بعد أن كانت في حدود في سنة 2017, لتشهد ارتفاع في سنة 2019, مما يعني تصاعد في الأموال الدائمة.

3. نسب التمويل

❖ نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

جدول رقم 25: حساب نسبة التمويل الدائم

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	5 173 148 261,36	5 188 439 246,04	4 834 786 710,66
الأصول الثابتة	3 639 995 903,04	3 617 054 841,99	3 742 287 926,93
نسبة التمويل الدائم	1,42	1,43	1,29

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنوات الثلاثة المدروسة, مما يعني أن المؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها.

❖ نسبة التمويل الخاص:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

جدول رقم 26: حساب نسبة التمويل الذاتي

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	3 114 515 455,34	3 331 758 077,97	3 316 173 841,66
الأصول الثابتة	3 639 995 903,04	3 617 054 841,99	3 742 287 926,93
نسبة التمويل الذاتي	0,86	0,92	0,87

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي السنوات الثلاثة المدروسة أقل من 1, وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة إضافة إلى الديون الطويلة الأجل.

❖ نسبة نسب قابلية التسديد (المديونية):

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول

جدول رقم 27: حساب نسبة المديونية

البيان	2017	2018	2019
مجموع الديون	3 681 360 417,10	4 116 836 842,27	4 115 665 466,24
مجموع الأصول	7 431 839 307,90	7 448 594 920,24	6 795 875 872,44
نسبة قابلية التسديد	0, 50	0,55	0,61

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن النسبة تقارب 0, 50 خلال 2017 لترتفع تدريجاً إلى 0,55 خلال سنة 2018 وصولاً إلى نسبة 0,61, و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما يسمح لها بالحصول على قروض أخرى.

❖ نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

جدول رقم 28: حساب نسبة الاستقلالية المالية

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	3 114 515 455,34	3 331 758 077,97	3 316 173 841,66
مجموع الديون	3 681 360 417,10	4 116 836 842,27	4 115 665 466,24
نسبة الاستقلالية المالية	0, 85	0, 81	0, 81

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال النتائج أن النسبة تقارب 0,8 مما يعني أن المؤسسة تحتاج إلى اللجوء للتمويل الخارجي و تعكس هذه النسبة تعكس درجة إعتماها الديون بدرجة أكبر من اعتمادها على الأموال الخاصة مما يعرضها لعدم تمتعها بالاستقلالية المالية بكل أريحية.

4. نسب المردودية:

❖ مردودية الأموال الخاصة

نسبة مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

جدول رقم 29: حساب مردودية الأموال الخاصة

البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	26 419 651,11	55 365 941,40	15 594 236,21
الأموال الخاصة	3 114 515 455,34	3 331 758 077,97	3 316 173 841,66
مردودية الأموال الخاصة	0,008	0,017	0,005

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يغطي نتيجة صافية قدرها 0,008 و 0,017 و 0,005 على التوالي.

❖ نسبة مردودية الأصول:

نسبة مردودية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول

جدول رقم 30: حساب نسبة مردودية الأصول

البيان	2017	2018	2019
النتيجة الإجمالية	26 419 651,11	55 365 941,40	39 781 705,09
مجموع الأصول	7 431 839 307,90	7 448 594 920,24	6 795 875 872,44
نسبة مردودية الأصول	0,004	0,007	0,006

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال النتائج المحصل عليها خلال فترة الدراسة نلاحظ أن نسبة مردودية الأصول في ارتفاع مستمر و وهذا راجع الى كون النتيجة الصافية في حالة ارتفاع مستمر.

❖ نسبة مردودية النشاط:

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

جدول رقم 31: حساب نسبة مردودية النشاط

2019	2018	2017	البيان
39 781 705,09	55 365 941,40	26 419 651,11	النتيجة الإجمالية
528 000,00	750 153 249,91	412 096 949,05	رقم الأعمال
75	0,07	0,06	نسبة مردودية النشاط

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب) 0.06 و 0.07 على التوالي بالنسبة لسنتي 2017 و 2018 بينما نسبة 75 بالنسبة الى سنة 2019 لا تمثل نسبة حقيقية لكون ذلك راجع الى أن هذه السنة ما زالت جارية.

المبحث الثالث: دراسة و تحليل جدول حسابات النتائج المقدم من طرف ديوان الترقية و التسيير العقاري للبويرة:

المطلب الاول : عرض جدول حسابات النتائج لسنوات 2017، 2018، 2019 :

جدول رقم 32: جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

2017	2018	2019	البيانات
412 096 949,05	750 153 249,91	528 000,00	المبيعات و المنتوجات الملحقه
-8 337 018,81	-185 913 838,17		تغيرات المخزونات ومنتجات المصنعة ومنتجات قيد التصنيع
403 759 930,24	564 239 411,74	528 000,00	1- إنتاج السنة المالية
-13 537 691,19	-22 282 639,71	-2 088 469,09	المشتريات المستهلكة
-88 150 763,19	-67 703 647,00	-25 133 455,90	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-101 688 454,38	-89 986 286,71	-27 221 924,99	2- استهلاك السنة المالية
302 071 475,86	474 253 125,03	-26 693 924,99	3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
-337 161 351,93	-368 675 037,74		أعباء المستخدمين
-18 352 272,04	-24 133 453,17	-1 892 531,00	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
-53 442 148,11	81 444 634,12	-28 586 455,99	4- إجمالي فائض الاستغلال
276 967 383,88	168 197 596,48	12 992 219,92	المنتجات العمليانية الأخرى
-150 705 104,46	-80 990 319,37	-0,14	الأعباء العمليانية الأخرى
-100 655 403,47	-118 760 918,15		المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
	6 702 693,78		الإسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات
-27 835 272,16	56 593 686,86	-15 594 236,21	5- النتيجة العمليانية
	-13 445 624,25		الأعباء المالية
	-13 445 624,25		6- النتيجة المالية
-27 835 272,16	-43 148 062,61	-15 594 236,21	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5-6)
1 415 621,05	12 217 878,79		الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
680 727 314,12	739 139 702,00	13 520 219,92	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-707 146 965,23	-683 773 760,60	-29 114 456,13	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-26 419 651,11	55 365 941,40	-15 594 236,21	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
/	/	/	9- النتيجة غير العادية
-26 419 651,11	55 365 941,40	-15 594 236,21	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (ملحق 5 و 6).

المطلب الثاني : عرض جدول حسابات النتائج حسب التحليل المالي :

جدول رقم 33: جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) حسب التحليل المالي

البيانات	2019	2018	2017
1- إنتاج السنة المالية	528 000,00	564 239 411,74	403 759 930,24
قيمة التغير	-563 711 411,74	160 476481,5	
نسبة التغير	-99,9	0,40	
2- استهلاك السنة المالية	-27 221 924,99	-89 986 286,71	-101 688 454,38
قيمة التغير	62 764 361,72	11 702 167,67	
نسبة التغير	-0,7	-11,6	
3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	-26 693 924,99	474 253 125,03	302 071 475,86
قيمة التغير	-500 947 050,02	172 181 649,17	
نسبة التغير	-0,10	0,57	
4- إجمالي فائض الاستغلال	-28 586 455,99	81 444 634,12	-53 442 148,11
قيمة التغير	-110 031 090,11	134 886 782,23	
نسبة التغير	-1,35	-2,52	
5- النتيجة العمليانية	-15 594 236,21	56 593 686,86	-27 835 272,16
قيمة التغير	-72 187 923,07	84 428 959,02	
نسبة التغير	-1,27	-3,03	
6- النتيجة المالية	/	-13 445 624,25	/
قيمة التغير	/	/	
نسبة التغير	/	/	
7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5-6)	-15 594 236,21	-43 148 062,61	-27 835 272,16
قيمة التغير	27 553 826,4	-15 312 790,45	
نسبة التغير	-0,64	0,55	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-15 594 236,21	55 365 941,40	-26 419 651,11
قيمة التغير	-70 960 177,61	81 785 592,51	
نسبة التغير	-1,28	-3,10	
9- النتيجة غير العادية	/	/	/
قيمة التغير	/	/	
نسبة التغير	/	/	
10- صافي نتيجة السنة المالية	-15 594 236,21	55 365 941,40	-26 419 651,11
قيمة التغير	-670 960 177,61	81 785 592,51	
نسبة التغير	-1,28	-3,10	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

حيث يتم حساب قيمة التغير و نسبة التغير كما يلي:

$$\text{قيمة التغير لسنتي } (n, n-1) = (\text{استهلاك السنة المالية } n - \text{استهلاك السنة المالية } n-1)$$

$$\text{نسبة التغير لسنتي } (n, n-1) = (\text{استهلاك السنة المالية } n - \text{استهلاك السنة المالية } n-1) / \text{استهلاك السنة المالية } n-1$$

المطلب الثالث : تحليل جدول حسابات النتائج

نلاحظ أن حسابات النتائج تم عرضه من طرف المؤسسة حسب الطبيعة و لم يتم عرضه حسب الوظيفة, مما يؤدي إلى إظهاره بمؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف مصالح الشركة وأقسامها، عدا تلك التي تتعلق بتسيير الشركة ككل, على عكس التصنيف حسب الوظيفة الذي يسمح بالتسيير السليم للمؤسسة من خلال تحديد بدقة نصيب كل مصلحة أو قسم من مجموع الأعباء والإيرادات, أي أن الشركة لا تولي اهتماما إلى هذا الجدول الذي يعتبر ضروري لنجاح التسيير الداخلي.

- ✓ إنتاج السنة المالية: نلاحظ أن إنتاج السنة المالية تراجع بنسبة تقارب 100 % في سنة 2019 بعد أن سجل ارتفاع طفيف بنسبة 0,4 % في 2018 وهذا راجع إلى انخفاض في المنتوجات والمبيعات والمخزونات.
- ✓ استهلاك السنة المالية: سجل تراجع بنسبة 0,7 % سنة 2019 الذي انخفض مقارنة مع 2018 حين تراجع بنسبة كبيرة قدرت ب 11,6 % و ذلك راجع إلى انخفاض في الخدمات والاستهلاكات الخارجية.
- ✓ القيمة المضافة للاستغلال: شهدت انخفاضا في سنة 2019 بنسبة 0,1 % راجع إلى انخفاض في إنتاج السنة المالية, و بالنسبة لسنة 2018 ارتفع بنسبة 0,57 % و هذا راجع إلى زيادة في إنتاج السنة المالية.
- ✓ إجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ انخفاض بنسبة 1,35 % في سنة 2019 و بنسبة 2,52 % في سنة 2018 و هذا بسبب انخفاض مصاريف المستخدمين و الضرائب و الرسوم.
- ✓ النتيجة التشغيلية: نلاحظ هنا انخفاض في سنة 2019 بنسبة 1,27 % راجع انخفاض في نواتج التشغيلية أما بالنسبة لسنة 2018 انخفضت بنسبة 3,03 % بسبب زيادة في الأعباء التشغيلية الأخرى.
- ✓ النتيجة العادية قبل الضرائب: سجلت انخفاض بنسبة 0,64 % في سنة 2019 مقارنة بالسنة 2018 التي شهدت ارتفاعا بنسبة 0,55 % و هذا راجع إلى زيادة في الأعباء والمخصصات.
- ✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية: سجلت انخفاض في سنة 2019 بنسبة 1,28 % وفي سنة 2018 انخفضت بنسبة 3,10 % هذا بسبب زيادة في الأعباء المالية و انخفاض في المنتوجات المالية.
- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية: شهدت انخفاض في سنة 2019 بنسبة 1,28 % و بنسبة انخفاض بنسبة 1,28 % انخفضت بنسبة 3,10 % في سنة 2018, و هذا بسبب خسارة في النتيجة, بالإضافة إلى زيادة في الأعباء المالية و انخفاض في المنتوجات المالية.

المبحث الرابع: دراسة و تحليل جدول تدفقات الخزينة المقدمة من طرف المؤسسة:

على خلاف الميزانية و جدول حسابات النتائج للذان يتم اعدادهما استنادا إلى أساس الاستحقاق، ومنه يتم اعداد

ميزان المراجعة بعد التسويات الجردية، فإن جدول تدفقات الخزينة يمكن أن يتم إعداده من ثلاثة مصادر هي:

✓ ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين، وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدة وآخرها؛

✓ جدول حسابات النتائج للسنة الجارية، وذلك لتحديد مقدار صافي الربح وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة ؛

✓ معلومات تفصيلية إضافية أخرى، وذلك بهدف تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

إن إعداد جدول التدفقات الخزينة من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفقا لثلاث خطوات متتالية هي:

✓ تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة وآخرها باستخدام بيانات الميزانية المقارنة؛

✓ تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين والبيانات الإضافية؛

✓ تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل بقية العناصر الموجودة في الميزانية المقارنة والبيانات الإضافية

المطلب الاول : عرض جدول تدفقات الخزينة لسنوات 2017، 2018، 2019 :

اعتمدت المؤسسة في إعداد جدول تدفقات الخزينة على الطريقة المباشرة، والتي تعتمد أساسا على التسجيلات المحاسبية حيث أنه و في كل تسجيل لأي قيد محاسبي يتعلق بحسابات الخزينة يوجه مباشرة للتدفق المعني (عملياتي, استثماري, تمويلي).

جدول رقم 34: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	2019	2018	2017
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتيية			
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	150 829 931,13	891 169 622,55	722 680 236,69
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	-209 552 983,99	-728 618 651,07	-696 523 629,03
الفوائد و المصايف المالية الأخرى المدفوعة	-4 689,89	-244 902,84	-142 792,57
العمليات التي يتم تسجيلها في حساب (47)	-2 500 000,00		
الحسابات المالية		5 976 024,28	
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية	-61 227 742,75	168 282 092,92	26 013 815,09
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	12 848 540,95	116 980 639,50	334 129 331,39
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتيية (أ)	-48 379 201,80	285 262 732,42	360 143 146,48
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تسيئات عينية أو معنوية	-135 229 354,88	-172 403 408,38	-134 792 698,24
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيئات عينية أو معنوية	1 999 292,18	7 043 837,75	7 438 854,67
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	-133 230 062,70	-165 359 570,63	-127 353 843,57
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات المتأتية من القروض	1 750 000,00	128 149 816,29	177 473 643,74
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	-1 486 748,37	-14 492 083,52	-152 388 546,12
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	263 251,63	113 657732,77	25 085 097,62
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)	-181 346 012,87	233 560 894,56	257 874 400,53
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	1 237 050	1 003 415	745 541 556,99
	311,68	957,52	
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية	1 055 704	1 236 976	1 003 415 957,52
	232,81	852,08	
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	-181 346 078,87	233 560 894,56	257 874 400,53
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	-165 751 842,66	178 194 953,16	284 294 051,64
خطأ	66,00		

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني : عرض جدول تدفقات الخزينة حسب التحليل المالي:

يسمح تحليل جدول تدفقات الخزينة بمعرفة مختلف مصادر خزينة المؤسسة وقياس مدى قدرتها على توفير النقديات من أنشطتها المختلفة وكذلك تطور مختلف هذه المصادر خلال سنتين على الأقل. و بإعتبار السنة المالية 2019 لم تقفل بعد، لذا سنتناول جدول تدفقات الخزينة حسب التحليل المالي لسنتي 2017 و 2018.

جدول رقم 35: جدول تدفقات الخزينة حسب التحليل المالي

البيان	2018	2017	التغير	
			قيمة التغير	نسبة التغير
التحصيلات المقبوضة من الزبائن	891 169 622,55	722 680 236,69	168 489 385,86	0,23
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	116 980 639,50	334 129 331,39	-217 148 691,89	-0,65
مجموع التدفقات النقدية الداخلة	1 008 150 262,05	1 056 809 568,08	-48 659 306,03	-0,42
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	-728 618 651,07	-696 523 629,03	-32 095 022,04	0,05
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-244 902,84	-142 792,57	-102 110,27	0,72
المسحوبات عن اقتناء تسيئات عينية أو معنوية	-172 403 408,38	-134 792 698,24	-37 610 710,14	0,28
مجموع التدفقات النقدية الخارجة	-901 266 962,29	-831 459 119,84	-69 807 842,45	0,08

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة (ملحق 7 و 8).

جدول رقم 36: جدول تدفقات الخزينة المختصر للسنوات الثلاثة المدروسة

البيان	2019	2018	2017
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتية (أ)	-48 379 201,80	285 262 732,42	360 143 146,48
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	-133 230 062,70	-165 359 570,63	-127 353 843,57
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	263 251,63	113 657732,77	25 085 097,62
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	-181 346 078,87	233 560 894,56	257 874 400,53

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث : تحليل جدول تدفقات الخزينة

سنحاول في هذا الجزء أن نقدم تقييم عام حول أرصدة قائمة التدفقات النقدية وأيضا تقييم خاص للنسب المشتقة منها و النسب القائمة على أساس الاستحقاق.

1- تحليل أرصدة التدفقات النقدية : من خلال جدول جدول تدفقات الخزينة حسب التحليل المالي، نلاحظ

نقصان تغيرات أموال الخزينة بقيمة تقدر ب 24 313 505,97 دج أي بنسبة تقدر ب 9 % ، و يعود أسباب هذا النقصان إلى الانخفاض الكبير الذي عرفته التدفقات النقدية الداخلة حيث سجلت نقص بمعدل 42 %.

أ . **التدفقات النقدية الداخلة:** نلاحظ من خلال الجدول السابق الخفضا في التدفقات النقدية الداخلة في سنة

2018 حيث نقصت بمعدل 42 % رغم الزيادة في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن بمعدل 23 % و يعود

أساسا إلى الإنخفاض الكبير في تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية حيث سجل نقص بمعدل 65 %

ب . **التدفقات النقدية الخارجة :** نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاعا طفيفا في التدفقات النقدية الخارجة في

سنة 2018 بمعدل 8 % و تركزت هذه الزيادة أساسا في قيمة الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة 72 %

وزيادة المسحوبات عن اقتناء تسيئات مادية أو غير مادية بنسبة 28 % الذي يشير إلى أن المؤسسة تتوفر على فرص

استثمارية وهو ما يعتبر مؤشر جيد، بالإضافة إلى زيادة المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين بمعدل 5 %.

2- تحليل أرصدة صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية : نلاحظ أن رصيد صافي التدفقات

النقدية من الأنشطة التشغيلية موجب خلال سنتي 2017 و 2018 لينخفض في عام 2019 ليسجل رصيد سالب

بسبب كبير حجم النفقات التي التزمت بها المؤسسة تجاه الموردين في مقابل نقص المقبوضات من الزبائن حيث أن عنصر

المقابلة غير مطروح بين التحصيلات والتسديدات وهذا نظرا لتأثير العمليات التي تم تسجيلها في حسابات 47 و التي

سددت من الأموال المحصلة من الزبائن مما أدى إلى خروج التدفق المتعلق بالأنشطة التشغيلية سالب بالإضافة إلى .

المصاريف المالية المتعلقة بخدمة الديون وكذا تسديد الضرائب على الأرباح.

3- تحليل أرصدة صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار: نلاحظ أن أرصدة صافي التدفقات

النقدية من أنشطة الاستثمار كانت سالبة خلال فترة الدراسة ما يعبر عنه بأن خزينة الاستثمار للمؤسسة في حالة عجز

ويبرر هذا العجز بأن المؤسسة تقوم بجيازة استثمارات عينية و معنوية كبيرة مقارنة مع نسبة التنازل الطفيف عن

الإستثمارات العينية أو المعنوية الأخرى حيث نلاحظ أن نسبة المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية في

خزينة الاستثمار تقدر بحوالي 68 % مقارنة بالتحصيلات عن التنازل عن الإستثمارات العينية أو المعنوية الأخرى.

4- تحليل أرصدة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل: نلاحظ أن رصيد صافي تدفقات الخزينة المتأتية

من أنشطة التمويل موجب طيلة السنوات الثلاثة المدروسة نتيجة للتحصيلات المتأتية من القروض و هذا مؤشر على

زيادة مديونية المؤسسة، كما يعبر على زيادة مصادر التمويل خارج الأموال الخاصة و يبين استراتيجية المؤسسة في

التمويل، حيث نسبة الحصول على القروض تفوق نسبة التسديدات للقروض.

5- تحليل رصيد التغير في الخزينة: نلاحظ أن هنالك فائض في التغير في الخزينة بالنسبة لسنتي 2017 و 2018 ما يبرر قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها، أي أنها كانت قادرة على تغطية نفقات الاستثمار و التمويل بواسطة الفائض الذي حققته في خزينة الاستغلال خلال فترة 2017 و 2018 و هو ما يبرر الأداء الجيد للمؤسسة خلال هذه الفترة، بينما في عام 2019 سجلت المؤسسة حالة من العجز برصيد قدر ب 165 751 842,66 دج و يعود هذا العجز لعدم قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات خزينة التمويل و خزينة الاستثمار خلال المدة الحالية السنة المالية الجارية مما يتوجب على المؤسسة أن تبحث على مصادر تمويل خارجية كالاستدانة أو الرفع في رأس المال من أجل تمويل الاحتياجات المالية.

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري للبويرة، فبدأنا بتقديم تعريف شامل له، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاته وأهدافه كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة ثم عرضنا الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة للسنوات الثلاثة المدروسة، و المتمثلة في 2017 و 2018 و 2019 ، و من خلال قيامنا بتحليل و تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي بحساب بعض النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، الأمر الذي سمح لنا باستخلاص بعض الاستنتاجات حيث يمكن القول أن المؤسسة لها عدة جوانب ايجابية مع وجود بعض الاختلالات و النقائص التي تشوبها، نذكر منها:

✓ قامت المؤسسة بالتسيير الجيد لذمتها المالية وذلك بالمحافظة على التوازن المالي بين مصادر التمويل طويلة الأجل وحجم استثماراتها خلال فترة الدراسة وذلك من خلال حساب رأس المال العامل الذي تطور خلال مرحلة الدراسة، و هو ما يمكن المؤسسة من التفاوض بأريحية مع المؤسسات التمويلية كونها تملك الضمانات الكافية لتغطية القروض في حدود الإمكانيات.

✓ كما أن المؤسسة محافظة على توازنها الذمي قصير الأجل من خلال قدرة الاصول القصيرة الأجل على تغطية مستحقاتها العاجلة.

✓ إن المؤسسة وبالرغم من تحقيقها للتوازن المالي الطويل الأجل إلا انها تعاني من تضخم عناصر استغلالها وهذا ما يظهره مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل الذي يزداد كل سنة، وتظهر هذه النتيجة بأن المؤسسة تعاني من خلل في تسيير ديون الاستغلال بما يعني أن احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها مما يجعلها في حاجة إلى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال و هذا ما يولد احتياجات مالية إضافية تثقل كاهل المؤسسة.

✓ حققت المؤسسة خزينة موجبة بفضل تغطية الفائض في رأس المال العامل لاحتياجات دورة الاستغلال وتعتبر هذه الوضعية ميزة إيجابية تساهم في تحسين علاقة المؤسسة القصيرة الأجل مع محيطها المالي المتعلق بهذا المدى.

✓ نلاحظ بأن رقم أعمال المؤسسة يزداد خلال فترة الدراسة، وهذا دليل على توسع الحصة السوقية للمؤسسة.

✓ لم تستطع المؤسسة تحقيق أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية التي حققت فيها خسارة لسنة 2017 كونها تحملت مجهودات استثمارية ضخمة لم تتمكنها من تحمل تكاليفها خلال دورة استغلال واحدة.

✓ تتوفر المؤسسة على فرص استثمارية جيدة، و مع تحقيق التوازن في السيولة الذي في صالحها، تعمل على استغلالها في المشاريع الاستثمارية.

✓ كما تبين لنا في جدول تدفقات الخزينة أن المؤسسة قادرة على توليد تدفق نقدي تشغيلي من خلال تحقيقها للأرباح، كما و أنها تعتمد على التمويل عن طريق الاقتراض أكثر من أموالها الخاصة مما يعرضها لعدم توفر استقلاليتها المالية التامة و المريحة.

خاتمة

فرضت الحياة المعاصرة على المؤسسات الاقتصادية المختلفة تحديات كبيرة ترتبط ببقاء هذه المؤسسات واستمرارها وبالتالي نموها وازدهارها، فرض عليها التفكير الجدي لإيجاد السبل الكفيلة لتقييم أدائها والوقوف على عوامل القوة والضعف في ذلك الأداء وقد كان التحليل المالي هو أحد السبل، كونه يساهم مساهمة كبيرة في تحديد نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع أداء المنافسين وبالتالي العمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، وقد تعاضمت أهمية التحليل المالي بمرور الأيام بسبب ظهور الأسواق المالية وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها، وزيادة حدة المنافسة من جراء انتشار ظاهرة العولمة كل هذا أدى إلى تزايد أهمية المؤشرات المالية الواجب توفيرها لكل طرف من الأطراف ذات المصلحة الحقيقية من نشاط كل مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية.

و على ضوء ما ورد في هذه الدراسة يمكن القول بأن مفهوم التقييم يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له، فينظر قطب العملاء إلى تقييم المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة، وينظر قطب المهنيين أو الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل و في جو ملائم، وينظر قطب الدولة إليه في قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة وهذا لرفع حصيلة الضرائب والمساهمة في زيادة الدخل القومي، وينظر قطب المسيرين إلى تقييم الوضعية المالية في الكفاءة والفعالية في تحقيق النتائج بأدنى التكاليف، و قدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة.

يتأثر تقييم الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من العوامل والمتغيرات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين، العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبياً وتمثل في التحفيز والمهارات والتكوين، وعوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في عوامل اقتصادية، وعوامل اجتماعية وعوامل تكنولوجية، وعوامل سياسية وقانونية.

تتمثل عملية تقييم وضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن، وتهدف هذه العملية بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدماً من جهة، وقياس كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى، وإجراء هذه العملية يستوجب تحقيق أربع مراحل هي:

- ✓ جمع المعلومات الضرورية.
- ✓ قياس التقييم الفعلي.
- ✓ مقارنة تقييم الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب فيها.
- ✓ دراسة الانحراف وإصدار الحكم.

والإجراء الجيد لهذه العملية يقدم للمؤسسة مجموعة من الفوائد التي من شأنها أن تحسن من تسيير المؤسسة. كما لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للوضعية إذا لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس وضعية المالية للمؤسسة، ومن أجل تخطي هذا الإشكال يمكن الاعتماد على إحدى الطرق التي تساعد على تحديد المعايير والمؤشرات، من بين جملة من الطرق نذكر الطريقة التي مضمونها ما يلي: تحديد الأهداف والمهام الأساسية، تحديد عوامل النجاح، إيجاد المؤشرات التي تسمح بضبط أو مراقبة عوامل النجاح.

- و بتطبيق الطريقة السابقة على الوظيفة المالية للمؤسسة لتحديد معايير تقييم الوضع المالي كما يلي:
- ✓ معيار التوازن المالي: ويدرس من خلال رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل، الخزينة، و جداول التمويل.
- ✓ معيار السيولة واليسر المالي: ويدرس من خلال المقارنة بين الأصول السائلة والالتزامات قصيرة الأجل، والمقارنة أيضا بين التدفقات النقدية والالتزامات طويلة الأجل.
- ✓ معيار المردودية: ويدرس من خلال مقارنة النتائج بالوسائل المستخدمة في تحقيقها.
- ✓ معيار إنشاء القيمة: ويدرس عموما بما يسمى بالقيمة الاقتصادية المضافة.

✚ اختيار الفرضيات:

- ✓ تتمثل الفرضية الأولى في كون التحليل المالي وسيلة لعملية التخطيط المستقبلي و قاعدة هامة لاتخاذ القرارات و بناء الأهداف، و من خلال دراسة و تحليل الميزانية، جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة ، تبين لنا الإضافة الكبيرة المقدمة من ذلك من خلال تدعيم النتائج المتوصل إليها مع ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي بما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة و بما يستهدف تحقيق أهداف المؤسسة، وبناء على ذلك تحققت الفرضية.
- ✓ تحديد معايير ومؤشرات تقييم الوضعية المالي يكون بأسلوب علمي، حيث أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة) بما يسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي، و بناء على ذلك تحققت الفرضية.
- ✓ إن التحليل المالي يسعى لكشف نقاط الضعف ومحاولة تفاديها و الخروج منها و نقاط القوة و العمل على استغلالها و الحفاظ عليها وتعمل على بقاءها واستمراريتها، وهو ما يؤكد الفرضية الثالثة.

✚ نتائج الدراسة النظرية و التطبيقية:

- ❖ **الدراسة النظرية:** من خلال دراستنا لموضوع التحليل المالي و علاقته و دوره في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، يمكن القول بأنه يعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة والممول لأي حركة تقوم بها هذه الأخيرة، ومهما كان حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة، فإنها تحاول الاعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها، لكن غالبا ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورتها الاستثمارية والاستغلالية فعليها أن تبحث عن وسائل تمويل خارجية مكتملة لها، ويكون ذلك عن طريق طرح أوراق مالية في سوق المال أو الإقتراض من البنوك دون المساس بإستقلاليتها المالية في ذلك.

❖ **الدراسة التطبيقية:** من أهم النتائج المتوصل إليها هي كالاتي:

- ✓ أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في تقييم الوضعية المالية لها و المساهمة في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.

- ✓ تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- ✓ المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتنا.
- ✓ المؤسسة تتمتع نوعاً ما باستقلالية مالية اتجاه دائئها مما يسمح لها بالحصول على الديون عند الحاجة.
- ✓ تطور أصول المؤسسة من عام إلى آخر، فالمؤسسة قادرة على تنمية ذمتها المالية.
- ✓ حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة رأس مال عامل موجب، فالمؤسسة تمويل جزء من أصولها المتداولة بأموال دائمة، فهي بذلك تحقق هامش أمان.
- ✓ مقارنة رأس المال العامل بالاحتياج منه كشف أن هذا التحليل غير كاف لأنه ساكن أي يدرس التوازن المالي في لحظة معينة و لا يأخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار.
- ✓ نظراً لعدم كفاية التحليل الساكن يجب اللجوء إلى التحليل الحركي للتوازن المالي، ويتم هذا التحليل بما يسمى جداول التمويل.
- ✓ الاقتراض كان له تأثير موجب على مردودية الأموال الخاصة، وهذا دليل على الدور الإيجابي الذي تلعبه المديونية على مردودية المؤسسة.
- ✓ تمكنت المؤسسة من تحقيق يسر مالي جيد وفي تحسن مستمر، لذلك من الأفضل للمؤسسة أن تعتمد أكثر في تمويل نشاطها على القروض لأن هذا سيزيد من مردوديتها المالية.
- ويعد هذا البحث كمحاولة لاستيعاب التحليل المالي رغم اقتصار دراستنا في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لما له من وزن في الجانب المالي، مع الاهتمام بالتحليل المالي كأداة خاصة بالإدارة من أجل تتبع الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة ودعم نقاط الضعف ومعالجتها.

🚩 الاقتراحات:

- من بين الاقتراحات والتوصيات كما يلي:
- ✓ على كل باحث الاهتمام بالجانب النظري لأنه هو مفتاح كل دراسة وبداية لدراسة تطبيقية.
- ✓ ضرورة العمل على زيادة الإهتمام بالتحليل المالي سواء للأطراف الداخلية أو الخارجية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي، ففي الوقت الحالي لا يكفي تفحصها فقط بل يجب فهمها و تحليلها و تفسير النتائج المتوصل إليها.
- ✓ إعطاء أهمية أكبر للمعلومات التي يتم الإعتماد عليها في إعداد مختلف القوائم المالية التي أقرها النظام المحاسبي المالي، فتلك المعلومات المتحصل عليها لها أهمية كبيرة في عملية التحليل المالي للمؤسسة.

✓ على المؤسسة تكوين إطاراتها بعقد دورات تكوينية و تدريبية لتزويدهم بالجانب التحليلي من أجل التعرف و التعمق أكثر قصد رفع مستوى الأداء المهني للعاملين، فالتطبيق الجيد للنظام المحاسبي الجديد يستدعي أيضا استقطاب القدرات والكفاءات.

✓ على المؤسسة أن تستغل الفائض من أموالها في خزيتها بدل تكديسها بتوسيع نشاطها في استثمارات جديدة.

✚ آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أن بحثنا هذا لم يلم بجميع الجوانب و التفاصيل المتعلقة بالموضوع، اذ يبقى مجرد محاولة تشويها حتما مجموعة من النقائص، ويعد هذا البحث كمحاولة لإستيعاب التحليل المالي رغم اقتصار دراستنا في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لما له من وزن من ناحية الجانب المالي.

كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث في المستقبل و التي من بينها:

- دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية.

حيث أن تقييم الأداء داخل المؤسسة يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي، وعلى هذا الأساس نأمل أن يكون بهذا البحث قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة، وكذا توسيع مجال الدراسة ليشمل تقييم الأداء مجموعة من المؤسسات من مختلف القطاعات للوصول إلى نتائج دقيقة، بالتالي تحديد الوضعية المالية بدقة لإتخاذ القرارات السليمة.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في هذا البحث، وحاولنا إعطاء ما يفيد خلال دراستنا لهذا الموضوع الغني بالمعلومات القيمة، وشكرا و الله ولي التوفيق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

• قائمة الكتب:

1. رشاد العصار، عاطف الأخرس، ايمان الهنيبي و عليان الشريف، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006.
2. عبد الستار الصياح و سعود العامر، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة 3، الأردن، 2008.
3. أيمن الشنطي و عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، الأردن، 2007.
4. حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 1998.
5. رضوان وليد العمار، اساسيات في الادارة المالية ، دار المسيرة للطبع والنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
6. عبد الحليم كراجة، علي رابعة، ياسر السكران، موسى مطر، توفيق عبد الرحيم يوسف، الادارة والتحليل المالي، دار صفاء للطباعة و النشر والتوزيع، الأردن ، 2000.
7. مبارك لسوس، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
8. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن ، 2000.
9. منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن ، 2000.
10. هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن ، 2000.
11. إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
12. وليد ناجي الحياي و محمد عثمان البطمة، التحليل المالي: الإطار النظري و تطبيقاته العملية، دار حنين للنشر، الأردن ، 1996.
13. سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال "التحديات الرهينة"، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، 2000.
14. محمد الزين خاف ربي ، تقنيات المحاسبة، دار ابن رشد للنشر والتوزيع ، الجزء 2، الجزائر ، 2002/2001
15. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات المعاصرة، دار اليازوري، الأردن ، 2008.
16. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
17. حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل "التحليل المالي و دراسة صافي رأس المال العامل"، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت ، 2014.
18. نبيل عبد السلام شاكر، الأساليب الحديثة في التحليل المالي و كتابة التقارير المالية "مدخل تنمية القدرات المعرفية والمهارية"، مكتبة عين شمس للنشر والتوزيع ، مصر، 1998.

• القوانين و المراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، 19 مارس 2009.

• الأطروحات:

1. مداني بلغيث، محمود التهامي طواهر، المؤسسة الجزائرية وتحديات تحقيق الأداء المحاسبي المتميز(، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 8-9 مارس 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

• المجالات:

1. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الادارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لإغراض التخطيط والرقابة، مصر، 2006.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الصفحة	قائمة الملاحق
101	ملحق رقم 1: ميزانية الأصول (2018-2019).....
102	ملحق رقم 2: ميزانية الأصول (2017-2018).....
103	ملحق رقم 3: ميزانية الخصوم (2018-2019).....
104	ملحق رقم 4: ميزانية الخصوم (2017-2018).....
105	ملحق رقم 5: جدول حساب النتائج (2018-2019).....
106	ملحق رقم 6: جدول حساب النتائج (2017-2018).....
107	ملحق رقم 7: جدول تدفقات الخزينة (2018-2019).....
108	ملحق رقم 8: جدول تدفقات الخزينة (2017-2018).....

ملحق 01

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		76 000,00	76 000,00		
Immobilisations corporelles					
Terrains		27 533 641,09		27 533 641,09	27 533 641,09
Bâtiments		3 751 994 514,80	1 214 379 508,47	2 537 615 006,33	2 537 615 006,33
Autres immobilisations corporelles		137 905 085,00	103 809 058,77	34 096 026,23	32 207 426,23
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		1 076 992 392,40		1 076 992 392,40	953 647 907,46
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		29 995,00		29 995,00	29 995,00
Impôts différés actif		66 020 865,88		66 020 865,88	66 020 865,88
TOTAL ACTIF NON COURANT		5 060 552 494,17	1 318 264 567,24	3 742 287 926,93	3 617 054 841,99
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		611 871 823,42		611 871 823,42	601 667 591,52
Créances et emplois assimilés					
Clients		715 957 838,11	27 017 419,98	688 940 418,13	828 339 918,78
Autres débiteurs		1 555 907 482,57	453 325 064,87	1 102 582 417,70	962 377 544,89
Impôts et assimilés		230 132 488,91		230 132 488,91	202 178 170,98
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		129 083 915,04		129 083 915,04	129 083 915,04
Trésorerie		1 056 024 232,81	129 083 915,04	926 940 317,77	1 107 892 937,04
TOTAL ACTIF COURANT		4 298 977 780,86	609 426 399,89	3 689 551 380,97	3 831 540 078,25
TOTAL GENERAL ACTIF		9 359 530 275,03	1 927 690 967,13	7 431 839 307,90	7 448 594 920,24

02 5 10

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2018			2017
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		76 000,00	76 000,00		
Immobilisations corporelles					
Terrains		27 533 641,09		27 533 641,09	27 533 641,09
Bâtiments		3 751 994 514,80	1 214 379 508,47	2 537 615 006,33	2 552 309 203,88
Autres immobilisations corporelles		136 016 485,00	103 809 058,77	32 207 426,23	26 949 718,68
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		953 647 907,46		953 647 907,46	979 370 357,30
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		29 995,00		29 995,00	29 995,00
Impôts différés actif		66 020 865,88		66 020 865,88	53 802 987,09
TOTAL ACTIF NON COURANT		4 935 319 409,23	1 318 264 567,24	3 617 054 841,99	3 639 995 903,04
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		601 667 591,52		601 667 591,52	786 634 961,16
Créances et emplois assimilés					
Clients		855 357 338,76	27 017 419,98	828 339 918,78	238 814 105,45
Autres débiteurs		1 415 702 609,76	453 325 064,87	962 377 544,89	927 683 758,99
Impôts et assimilés		202 178 170,98		202 178 170,98	199 331 186,28
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		129 083 915,04		129 083 915,04	135 059 939,32
Trésorerie		1 236 976 852,08	129 083 915,04	1 107 892 937,04	868 356 018,20
TOTAL ACTIF COURANT		4 440 966 478,14	609 426 399,89	3 831 540 078,25	3 155 879 969,40
TOTAL GENERAL ACTIF		9 376 285 887,37	1 927 690 967,13	7 448 594 920,24	6 795 875 872,44

ملحق 03

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis		4 244 495 147,30	4 244 495 147,30
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		39 781 705,09	55 365 941,40
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-968 103 010,73	-968 103 010,73
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		3 316 173 841,66	3 331 758 077,97
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		1 759 670 984,12	1 759 377 732,49
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		97 303 435,58	97 303 435,58
TOTAL II		1 856 974 419,70	1 856 681 168,07
<u>PASSIFS COURANTS:</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		103 700 481,21	99 655 788,25
Impôts		221 192 678,21	235 497 982,43
Autres dettes		1 933 477 887,12	1 925 001 903,52
Trésorerie passif		320 000,00	
TOTAL III		2 258 691 046,54	2 260 155 674,20
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		7 431 839 307,90	7 448 594 920,24

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

04 (3/20)

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		4 244 495 147,30	4 244 495 147,30
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		55 365 941,40	-26 419 651,11
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-968 103 010,73	-1 103 560 040,85
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		3 331 758 077,97	3 114 515 455,34
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 759 377 732,49	1 633 354 775,47
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		97 303 435,58	86 916 479,85
TOTAL II		1 856 681 168,07	1 720 271 255,32
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		99 655 788,25	98 488 269,30
Impôts		235 497 982,43	141 098 271,93
Autres dettes		1 925 001 903,52	1 721 502 620,55
Trésorerie passif			
TOTAL III		2 260 155 674,20	1 961 089 161,78
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		7 448 594 920,24	6 795 875 872,44

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ملحق 05

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Ventes et produits annexes		528 000,00	750 153 249,91
Variation stocks produits finis et en cours			-185 913 838,17
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		528 000,00	564 239 411,74
Achats consommés		-2 088 469,09	-22 282 639,71
Services extérieurs et autres consommations		-25 133 455,90	-67 703 647,00
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-27 221 924,99	-89 986 286,71
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-26 693 924,99	474 253 125,03
Charges de personnel			-368 675 037,74
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 892 531,00	-24 133 453,17
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-28 586 455,99	81 444 634,12
Autres produits opérationnels		12 992 219,92	168 197 596,48
Autres charges opérationnelles		-0,14	-80 990 319,37
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs			-118 760 918,15
Reprise sur pertes de valeur et provisions			6 702 693,78
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-15 594 236,21	56 593 686,86
Produits financiers			
Charges financières			-13 445 624,25
VI-RESULTAT FINANCIER			-13 445 624,25
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-15 594 236,21	43 148 062,61
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			12 217 878,79
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		13 520 219,92	739 139 702,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-29 114 456,13	-683 773 760,60
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-15 594 236,21	55 365 941,40
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-15 594 236,21	55 365 941,40



COMPTES DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes		750 153 249,91	412 096 949,05
Variation stocks produits finis et en cours		-185 913 838,17	-8 337 018,81
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		564 239 411,74	403 759 930,24
Achats consommés		-22 282 639,71	-13 537 691,19
Services extérieurs et autres consommations		-67 703 647,00	-88 150 763,19
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-89 986 286,71	-101 688 454,38
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		474 253 125,03	302 071 475,86
Charges de personnel		-368 675 037,74	-337 161 351,93
Impôts, taxes et versements assimilés		-24 133 453,17	-18 352 272,04
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		81 444 634,12	-53 442 148,11
Autres produits opérationnels		168 197 596,48	276 967 383,88
Autres charges opérationnelles		-80 990 319,37	-150 705 104,46
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-118 760 918,15	-100 655 403,47
Reprise sur pertes de valeur et provisions		6 702 693,78	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		56 593 686,86	-27 835 272,16
Produits financiers			
Charges financières		-13 445 624,25	
VI-RESULTAT FINANCIER		-13 445 624,25	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		43 148 062,61	-27 835 272,16
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		12 217 878,79	1 415 621,05
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		739 139 702,00	680 727 314,12
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-683 773 760,60	-707 146 965,23
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		55 365 941,40	-26 419 651,11
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		55 365 941,40	-26 419 651,11

07

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		150 829 931,13	891 169 622,55
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-209 552 983,99	-728 618 651,07
Intérêts et autres frais financiers payés		-4 689,89	-244 902,84
Impôts sur les résultats payés			
Opérations en attente de classement (47) !!!!		-2 500 000,00	
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!			5 976 024,28
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-61 227 742,75	168 282 092,92
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		12 848 540,95	116 980 639,50
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-48 379 201,80	285 262 732,42
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-135 229 354,88	-172 403 408,38
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 999 292,18	7 043 837,75
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-133 230 062,70	-165 359 570,63
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		1 750 000,00	128 149 816,29
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-1 486 748,37	-14 492 083,52
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		263 251,63	113 657 732,77
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-181 346 012,87	233 560 894,56
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		1 237 050 311,68	1 003 415 957,52
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		1 055 704 232,81	1 236 976 852,08
Variation de la trésorerie de la période		-181 346 078,87	233 560 894,56
Rapprochement avec le résultat comptable		-165 751 842,66	178 194 953,16
*** Erreur *** Ecart entre variation classe 5 et Contre-partie		66,00	

08

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	NOTE	2018	2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		891 169 622,55	722 680 236,69
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-728 618 651,07	-696 523 629,03
Intérêts et autres frais financiers payés		-244 902,84	-142 792,57
Impôts sur les résultats payés			
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!		5 976 024,28	
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		168 282 092,92	26 013 815,09
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		116 980 639,50	334 129 331,39
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		285 262 732,42	360 143 146,48
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-172 403 408,38	-134 792 698,24
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		7 043 837,75	7 438 854,67
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		-165 359 570,63	-127 353 843,57
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		128 149 816,29	177 473 643,74
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-14 492 083,52	-152 388 546,12
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		113 657 732,77	25 085 097,62
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		233 560 894,56	257 874 400,53
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		1 003 415 957,52	745 541 556,99
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		1 236 976 852,08	1 003 415 957,52
Variation de la trésorerie de la période		233 560 894,56	257 874 400,53
Rapprochement avec le résultat comptable		178 194 953,16	284 294 051,64